

## الجمعية العامة

### الدورة الثالثة والخمسون



## الجلسة العامة ٨٦

الخميس، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد ديدير أوبيرتي ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٨٠

البند ٤٦ من جدول الأعمال

الذكرى السنوية الخمسون لإعلان العالمي لحقوق الإنسان

(أ) الذكرى السنوية الخمسون للإعلان العالمي  
لحقوق الإنسان

مشروع قرار A/53/L.67

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يعتزم الرئيس أن يجري البت في مشروع القرار هذا بعد الاستماع إلى بيانات الأمين العام للأمم المتحدة والمفوضة السامية لحقوق الإنسان ورئيس الجمعية.

والآن أدلي ببيان بصفتي رئيسا للجمعية العامة.

في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، اعتمدت هذه الهيئة ذاتها، الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي يشرفني أن أترأسها اليوم، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نحتفل بذكراه الخمسين اليوم.

وفي هذه السنوات الخمسين، أحرزت البشرية تقدما على طريق الحرية أكثر مما أحرزته في السنوات المائتين السابقة عليها. وأمكن إحراز هذا التقدم الرائع بفضل القوة الخلاقة التي ولّدها الإعلان العالمي، وهو دون ما شك حدث من أبرز الأحداث الجديرة بالتنويه في هذا القرن من الزمان وأكثرها تأثيرا في الميدانين السياسي والقانوني.

لقد غير الإعلان مفهوم العالم لطبيعة حقوق الإنسان حيث لم تعد مجرد مسألة تقتصر على الفرد الذي تؤول إليه هذه الحقوق أو الدولة أو المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد بل أصبحت قيمة تتجاوز الحدود والثقافات والمجتمعات والإيديولوجيات. إن حقوق الإنسان التي هي حق لكل فرد أصبحت الآن شاغل البشرية جمعا.

إن المشكلة القديمة، مشكلة أساس حقوق الإنسان والبحث الدؤوب عن أساس لتعريفها - وهي مشكلة شغلت الفلاسفة ورجال القانون والسياسة وأقلقتم مضاجعهم في الماضي - فقدت أهميتها نوعا. وبغض النظر عن النظريات التي تساق تبريرا لقدسية لحقوق الإنسان وحرمتها، يمكننا أن نؤكد اليوم على أنه ينبغي الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها لأن هذه رغبة وإرادة البشرية

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ومن حُسن الحظ أن هذه العملية لم تفقد ديناميتها، فالحكومات والمؤسسات الدولية تواصل وسوف تواصل العمل بشأن حقوق جديدة. وأبلغ برهان على هذه الدينامية يتمثل في اعتماد الإعلان العالمي بشأن المجين البشري وحقوق الإنسان، واعتماد إعلان بشأن حق ومسؤولية الأفراد والمجموعات وأجهزة المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، الذي اعتمد مؤخراً خلال هذه الدورة للجمعية العامة.

وعلاوة على ذلك، أنشئت آليات إجرائية ومؤسسية جديدة، بما في ذلك محاكم دولية. وبذلك دخل النظام مرحلة جديدة من تطوره من خلال إنشاء دوائر اختصاص جنائية دولية. وفي هذا الصدد يجدر التنويه بالمحكمة الجنائية الدولية التي اعتمد نظامها الأساسي في روما منذ بضعة أشهر.

وبالطبع إن المهمة لم تنته ولم تستكمل بالكامل حتى الآن. وكما هو الحال في جل مجالات الحياة الاجتماعية والحياة القانونية نفسها، إن حماية حقوق الإنسان أمر بحكم طبيعته لا بد أن يستمر، لا لأن من الضروري صقل وتوضيح الصكوك القانونية التي تكفل احترام الحقوق التي سبق أن كرسنا واعترف بها وقبّلت فحسب وإنما لأن من الضروري أيضاً استكمال هذه الحقوق بإدخال الحقوق الجديدة التي أصبحت واضحة لضمير المجتمع الحديث باعتبارها قيماً تستحق الحماية الدولية.

وفي السنوات الأخيرة شهد المجتمع الدولي ظهور جيل ثانٍ ثم ثالث من حقوق الإنسان - ليس فقط الحقوق الفردية، وإنما أيضاً حقوق المجتمعات المحلية والمجموعات، مثل الحق في التنمية والحق في البيئة الصحية.

إن الإعلان العالمي والاتفاقيات والمعاهدات التكميلية التي تلتها أوجدت بصور ما نظاماً اجتماعياً دولياً جديداً تغيرت فيه العلاقة بين الفرد والدولة تغيراً جذرياً. ففي هذا النظام الجديد - الذي تسود فيه حقوق الأفراد والمجموعات على حقوق المؤسسات - يجب على الدولة، بصفتها تعبيراً عن المجتمع السياسي، أن تضطلع بدور أساسي في صون هذه الحقوق وضمان التمتع بها.

وثمة مفارقة تتمثل في أن الدولة، المسؤولة، بوجه عام، عن ارتكاب أخطر انتهاكات حقوق الإنسان،

جمعاء ولأنها الإرادة التي أعرب عنها المجتمع الدولي بأسره في الإعلان العالمي.

إن الدعم العالمي لهذا الإعلان هو بالذات ما يجعله فريداً ويعطيه وزناً سياسياً وأخلاقياً هائلاً. وهو الصك الأول حقاً في تاريخ الحضارة البشرية الذي نجح في باحتوائه على مبادئ تنظم السلوك البشري، في رسالته لإنشاء معايير عالمية. وهذه العالمية ظلت كما هي على الرغم من التنوع المتزايد والتغييرات العميقة التي وقعت في العالم منذ عام ١٩٤٨.

إن ضمان التمتع الفعلي بالحقوق المعلن عنها في الإعلان هو، دونما شك، مهمة من المهام ذات الأولوية يتعين على المجتمع الدولي وكل عضو من أعضائه الوفاء بها. وقد أنجز جزء من هذه المهمة خلال السنوات الخمسين الماضية. وقد ولّد الإعلان، أكثر من أي صك آخر في العصر الحديث، حركة قوية لا رجعة فيها حولت المثل العليا النبيلة الواردة فيه إلى قانون إيجابي ومسؤولية أخلاقية.

إن حقوق الإنسان ليست مجرد صيغ مجردة أو شعارات أيد يولوجية أو، كما ينص الإعلان نفسه في ديباجته، "المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم". إن ذلك المستوى المشترك خضع لعملية تم فيها تكملة الصياغات العامة في الميثاق والنظريات المجردة بنصوص قانونية عرفت الحقوق المعلن عنها وحددتها وفصلتها. وبذلك حولت تلك الحقوق على وجه التحديد إلى حقوق بحتة وبسيطة حقيقية وإيجابية ويمكن تنفيذها. ولقد أمكن هذا بفضل النشاط التشريعي المكثف الذي أطلقه الإعلان العالمي على الصعيد الوطني والدولي.

وتمثلت نتيجة ذلك النشاط في مجموعة قانونية ومؤسسية معقدة من المدونات والاتفاقيات والصكوك الدولية ذات القيم القانونية المتنوعة التي وسعت وتنوعت، وهذا أعطى جوهرها وفعاليتها للحقوق المكرسة في الإعلان. وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وشتى اتفاقيات حقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل بوصفها أهم المعالم البارزة في هذه العملية.

حياتهم آخذة في التشكل - على استعداد لأن يعترفوا بمبادئ التسامح والتضامن واحترام الآخرين.

ومن ثم ينبغي للمؤسسات التعليمية أن تُدرس موضوع حقوق الإنسان في أي مكان، كما هو الحال في أماكن معينة، بدءاً من مرحلة المدرسة الابتدائية. وهذا هو ما عناه من وضعوا الإعلان العالمي عندما قالوا إن التعليم والتربية يمثلان أداتي توطيد احترام الحقوق والحريات.

إن الإعلان العالمي، إلى جانب الصكوك التي تكمله وتثريه، يمثل مؤشراً واضحاً على تقدم البشرية صوب مستوى أعلى من التعايش. وهذا أمر يدعو إلى الابتهاج - ليس فقط لما يعنيه ذلك التقدم لرفاه وسعادة الآلاف، إن لم يكن الملايين، من البشر - وإنما أيضاً لأنه يظهر، أكثر مما يبدو في أي مجال آخر من مجالات التعاون الدولي، أن غريزة التضامن لدى الإنسان يجب أن تسمو فوق المادية والأناية التي غالباً ما تسم مجتمعاتنا الحديث.

بيد أنه، في هذه الجلسة الاحتفالية، يجب أن نذكر بأنه رغم إنجاز الكثير في الخمسين سنة الماضية نحو بناء الأسس السياسية والقانونية لنظام حماية حقوق الإنسان، لا يزال يتعين القيام بالكثير في مجال المراعاة الفعلية لحقوق الإنسان. ويجب أن نضع في اعتبارنا أنه في هذه اللحظة نفسها، في أجزاء عديدة من العالم، هناك أناس قد حُرِّموا ظلماً من حريتهم؛ وهناك أناس عذبوا؛ ونساء انتُهكت حقوقهن؛ وأطفال استُغلوا، أو صاروا ضحايا لمن يتاجرون بالأطفال، أو دفع بهم لخوض غمار الحروب؛ وهناك شيوخ هُجروا؛ وأقلييات تعرضت للإقصاء. وما دامت هذه التحديات ضد البشرية مستمرة، لا يمكننا أن نحس تماماً بالرضا عما أحرز من تقدم.

إن دول العالم قد اجتمعت هنا اليوم لتحتفل بسخاء وإبداع الحكومات والرجال والنساء الذين جعلوا اعتماد الإعلان العالمي أمراً ممكناً قبل ٥٠ سنة في باريس. فلنتوجه بأفكارنا لحظة إذن إلى جميع الذين ينتظرون مساعدتنا لاستعادة الحريات والحقوق التي فقدوها ولاستعادة كرامتهم. يجب علينا أن نحميهم؛ وألا ننسأهم، كما يجب علينا أن نجدد التزامنا بمواصلة الكفاح حتى اليوم الذي تصبح فيه حقوق الإنسان تراثاً مشتركاً لكل فرد بلا استثناء من سكان عالمنا.

بيان من الأمين العام

تظل من الناحية الأخرى المؤسسة الأكثر ملاءمة - وأحياناً المؤسسة الوحيدة المتاحة - لكفالة احترام حقوق الإنسان وفقاً للأعراف القانونية، والعمل على نحو مشترك مع المؤسسات الدولية، وبالطبع مع المؤسسات غير الحكومية، كل في مجال اختصاصها.

إن تحقيق توازن بين الحريات الفردية وميدان عمل الدولة، التي يناط بها حماية تلك الحريات، ربما يكون أكثر المهام حساسية على الإطلاق. ولذلك السبب، من الضروري أن نوائم، في إطار سيادة القانون، مراعاة واحترام حقوق الإنسان مع المبادئ التي يقوم عليها السلام والوفاق الاجتماعيان، والتي لا يمكن بدونها صون حقوق الإنسان على النحو الواجب وتوفير الحماية المؤسسية لها. ويمكن لهذا المسعى أن يضع الدولة في حالة حرجة، كما يحدث أحياناً، يتعين عليها فيها أن تصون حقاً أساسياً من حقوق الإنسان يتناقض وقتياً مع حق أساسي آخر من حقوق الإنسان، وحيث الإحقاق الكامل لأحد الحقوق قد يعني تجاهل حق آخر لفترة معينة.

وبالتالي يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن الوفاء الفعلي بحقوق الإنسان لا يحدث في سياق مجرد، بل في سياق تاريخي وسياسي واجتماعي وثقافي لا يمكن أن ينعزل عنه.

إن حقوق الإنسان والعدالة والسلام هي القيم الثلاث التي يجب أن توجه تطور المجتمع الدولي ونحن نلج إلى القرن الحادي والعشرين، وتحقيق أي من هذه القيم يمثل شرطاً لتحقيق الآخرين. وأود أن أذكر بأن مفهوم السلم وحقوق الإنسان يرد ذكرهما في الفقرتين الأوليين من ميثاق الأمم المتحدة، وأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعيد تأكيد ذلك الارتباط.

وأعتقد أنه في السعي لكفالة المراعاة الكاملة لحقوق الإنسان، ثمة جانب يكتسي أهمية أساسية، وهو مسألة منع الانتهاكات. فلا يمكننا تحقيق احترام حقيقي وواسع لحقوق الإنسان ما لم نعالج الأسباب الجذرية للانتهاكات، التي تنشأ، كما تذكرنا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، في قلوب وعقول البشر. وتلك حقيقة نقر بها جميعاً. فمن يستهينون بحقوق الآخرين وينتهكونها يفعلون ذلك بدافع الكراهية أو الأناية أو عدم التسامح أو التحامل. ويجب أن يكون جميع البشر، من أولى مراحل نموهم - حينما تكون القيم والمثل التي ستوجههم بقية

وتم فرض الاعتراف بالحقوق في الأماكن التي كانت تخضع فيما مضى لسلطة الأنظمة؛ وأقيم العدل حيثما كان يسود الإفلات من العقاب؛ وبالأمس، أكدت هذه الجمعية مجدداً على أنه يجب دحر جميع أشكال العنصرية، بما فيها معاداة السامية، في الكفاح من أجل حقوق الإنسان. وكان هذا العام جديراً حقاً بالذكرى السنوية التي نحتفل بها اليوم ودليل للجمعية على أنه لا يمكن إنكار حقوق الإنسان في أي مكان يعيش فيه البشر ويتنفسون.

إن الذكرى السنوية هذه، بالنسبة للأمم المتحدة، أكثر من مجرد معلم بارز. إنها مرآة تعكس صورة الشوط الذي قطعناه والشوط الذي لا يزال يتعين علينا أن نقطعه. إنها مرآة تعكس صورة جميلة لنا في البداية ولكنها في الوقت نفسه تجعل جبيننا يندى خجلاً. إنها صورة تقف شاهداً على سجل من التقدم الذي تحقق بالنسبة لجزء من البشرية بينما تكشف عن تاريخ وواقع من الأهوال بالنسبة للآخرين. وهي، في المقام الأول، تعلم الأمم المتحدة أنه لا يمكن أن يدوم أي سلام أو ازدهار دون حقوق الإنسان. إن مهمتنا بسيطة: أن نجعل كل يوم أمراً هاماً في النضال من أجل توسيع آفاق حقوق الإنسان إلى أن ينبلج فجر اليوم الذي لا يتعرض فيه أي رجل للتعذيب، ولا تكون فيه أية امرأة عرضة للإيذاء، ولا يحرم أي طفل من كرامته - عندما يتمتع جميع البشر بحقوق الإنسان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر الأمين العام على بيانه.

#### بيان من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ماري روبنسون.

السيدة روبنسون (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يكال الثناء اليوم على الرؤيا التي امتلكها واضعو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وكان الإعلان ثمرة الكثير من التفكير بالحقوق التي هي حق طبيعي لكل من يعيش على هذا الكوكب، لمجرد كونه كائناً بشرياً، والتفكير بواجباتنا تجاه بعضنا بعضاً. إنها لوثيقة رائعة، حافلة بالمثالية، تنضح بحس بالأمل وبتصميم على استقاء الدروس من أخطاء الماضي وليس تكرارها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أدعو الأمين العام للأمم المتحدة صاحب السعادة السيد كوفي عنان، إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نجتمع للاحتفال بمرور نصف قرن على إقرار عهد هو بمثابة شهادة على الأمل الإنساني في نهاية قرن حافل بالخسارة الإنسانية. نجتمع لكي نكرم روح المثالية والإيمان بالإنسانية التي جعلت أسلافنا يؤمنون بأفضل ما في الإنسان بينما كان كل ما يحيط بنا يمثل دليلاً على أسوأ ما في الإنسان. نجتمع للإيدان ببدء الذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

اليوم نكرم أسمى التطلعات الإنسانية ونجدد وعدنا بقهر أسوأ أشكال القسوة الإنسانية. ونشيد بالعقول التي ولدت حقوق الإنسان هذه وبذكرى الذين ماتوا من أجلها. وإذ ندرك قوة الظلم الإنساني، فإننا نؤكد مجدداً إيماننا بحق الإنسان - هذا الإيمان الذي سيمد الإنسانية في نهاية المطاف بأسباب الحياة في أحلك ساعاتها ويساعدنا في الدفاع عن حقوقنا - حقوق الإنسان في الأماكن التي تتعرض فيها لأشد الأخطار. إن يوم حقوق الإنسان في عام ١٩٩٨ فرصة لنا جميعاً، نحن الذين نتمتع بحقوق الإنسان، لكي نتصور الحياة من دونها، ولنفكر كيف أننا سنناضل نضالاً شاقاً للإبقاء عليها. وهو فرصة للذين ما زالوا يعانون من الحرمان من حقوق الإنسان ليحلّموا مرة أخرى بتأكيد أحقيتهم فيها، وليعرفوا أن حلّمهم حلّمنا - الحلم بأن تكون جميع حقوق الإنسان من حقوق الجميع.

إنه يوم لنا لا نتذكر فيه الحقوق التي تحصلت على مدار ٥٠ عاماً فقط، بل كذلك الحقوق التي جرى إنكارها؛ ومتابعة إحقاق العدالة من جانب الجميع وللجميع؛ والدفاع ضد إساءة استخدام حقوق الإنسان بيقظة أكبر من ذي قبل؛ وتعقب منتهكي حقوق الإنسان بمواظبة أشد من ذي قبل. إنه يوم نجدد فيه التزامنا بعولمة العدالة في عصر العولمة.

لقد افتتحت عام الذكرى السنوية هذا بتأكيدني من جديد على الطابع العالمي لحقوق الإنسان وسقت الحجة بأن حقوق الإنسان ليست غريبة على أية ثقافة، وأنها متوطنة في جميع الأمم. وعلى مدار هذا العام، وانطلاقاً من شوارع آسيا إلى بلدان أفريقيا، وصولاً إلى محاكم أوروبا، أقيمت العدالة وانتصرت الحرية. وتم التدليل - دونما أدنى شك - على أن حقوق الإنسان عالمية حقاً.

لقد كانت الإبادة الجماعية ماثلة في أذهان الذين وضعوا الإعلان العالمي، فهم قاموا بصياغة الإعلان غداة الحرب العالمية الثانية. وكان الشعاع عندئذ " لن تحدث مرة أخرى"، وقد احتفلنا أمس بالذكرى الخمسين لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ومع ذلك، تكررت الإبادة الجماعية وأعمال القتل الجماعية - فقد حدثت أمام أعيننا جميعا - في رواندا وكمبوديا ويوغوسلافيا السابقة وغيرها من أجزاء العالم.

ولم تنتهك الحقوق المدنية والسياسية فحسب بل أحرزنا تقدما هزيلا في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. نحن نتكلم عن الحق في التنمية، لكن ما هي الحالة في الواقع؟ إن عشرين في المائة من سكان العالم تملك ما يفوق الـ ٨٠ في المائة من الثروة وتستهلك ٨٠ في المائة من موارد العالم. ومن المخجل أن تتمتع شعوب البلدان الصناعية بهذه المستويات العالية من الرفاه في حين ينكر على ما يفوق المليار نسمة احتياجاتهم الأكثر أساسية - وأقصد بذلك الغذاء الكافي والمأوى المناسب، والمياه العذبة، والتعليم والرعاية الصحية.

ولا يكفي أن نقدم المساعدة عندما تقع الكوارث في البلدان الفقيرة. فهذه الالتفاتات، على رغم اتسامها بالسخاء، لا تعالج المشكلة من جذورها. فما نحتاج إليه قبل كل شيء هو الاعتراف بالعيوب التي تعترى الأنظمة المتبعة والتي تثقل كواهل العديد من الشعوب، وكم هم بعيدون عن المثال الأعلى الذي تنادي به المادة ١ من الإعلان والتي تنص على أن يكونوا "أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق".

ويجب علينا أيضا أن نواجه تحديات جديدة. فالتطورات العلمية والتكنولوجية في ميادين من قبيل علم الجينات، والاستنساخ البشري وتكنولوجيا الأحياء تطرح أسئلة أساسية عن فهمنا لحقوق الإنسان. وثمة أسئلة أخرى يطرحها الدور الإيجابي أو السلبي الذي يمكن أن تضطلع به الشركات العابرة للحدود في اقتصادنا الذي يزداد عولمة.

ويجب على الأمم المتحدة أن تكون على مستوى هذه التحديات. وأرحب بالالتزام القوي الذي أبداه الأمين العام لجعل حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من برامج الأمم المتحدة ووكالاتها. فحقوق الإنسان تشكل بعدا بالغ الأهمية للعديد من المسائل - كالمعونة الإنسانية، وحل الصراعات، والتنمية - فالاعتراف بهذا الأمر لا يمكن إلا أن

وقد لا يريد واضعو الإعلان منا أن نصرف وقتنا طويلا في التفكير بالماضي أو في الإشادة بما أنجزوه. لقد نظرنا إلى الإعلان بوصفه أساسا لكفاح طويل من أجل غرس ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع. وأدركوا أن الإعلان ليس إلا بداية، وخطوة أولى هامة في السعي إلى بناء عالم أفضل وأكثر عدالة لنا جميعا، بغض النظر عن الطبقة أو الجنس أو المعتقد أو الثروة. وهم لم يتوقعوا منا أي شيء أقل من أن ندقق بقوة في أداؤنا منذ أن اعتمدت الجمعية العامة الإعلان في ١٩٤٨. إنهم يستحقون ما ليس أقل من تجديد التزامنا الراسخ في هذه الدورة الخمسين بضمان حقوق الإنسان للجميع - جميع حقوق الإنسان للجميع.

ولربما كان أهم إنجاز في مجال حقوق الإنسان إبان السنوات الخمسين الماضية الإنجاز المتمثل في كفاءة شرعية المبدأ ينص على أن حقوق الإنسان ذات طابع عالمي وغير قابلة للتجزئة. والعديد من الدول التي أبدت في البداية حماسة قليلة أخذت تقبل الآن هذا المبدأ، وقامت أعداد متزايدة بالتوقيع على العهدين وصادقت عليهما وعلى بعض الاتفاقيات على الأقل.

ويجب أن تتمثل مهمتنا الآن في التنفيذ: أي ردم الهوة بين القول والواقع. وفي كل جزء من أجزاء العالم، نرى يوميا أمثلة على الفشل في تطبيق الحقوق المنصوص عليها بوضوح في الإعلان العالمي. وبالرغم من جميع التشريعات والإجراءات والآليات القائمة، فإن الملايين من البشر ما زالوا محرومين بصورة روتينية من حقوقهم الأساسية. ولا يستطيع الملايين من اللاجئين والمشردين داخليا من العودة إلى ديارهم. والعديد منهم ينتمون الآن إلى أجيال ولدت في مخيمات اللاجئين. وتعاني الأقليات الدينية والعرقية من الاضطهاد؛ وتواجه معارضة الأنظمة القمعية بالقوة الوحشية؛ ويجري إخراس الذين يرفعون أصواتهم دفاعا عن حقوق الإنسان ويسجنون ويقتلون؛ وتشكل النساء والأطفال الفئتين الأكثر ضعفا إزاء الإيذاء؛ ويعاني كبار السن والفئات المحرومة من التهميش، حتى في المجتمعات الغنية بمواردها.

إن سجل المجتمع الدولي في مجال الرد على الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان ناهيك عن منعها، لا يبعث على التشجيع. وتمثل الإبادة الجماعية أكبر انتهاك يمكن تصوره لحقوق الإنسان.

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٦٨/٥٣).

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ستبدأ الجمعية الآن احتفال منح جوائز حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢١٧ (د - ٢١) ألف المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦، ستمنح ست جوائز هذا العام لأفراد ومنظمات ساهموا إسهاما متفوقا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وأدعو أولا إلى المنصة السيدة سونيا أوبيسيكيرا من سري لانكا.

اصطحبت السيدة أوبيسيكيرا إلى المنصة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإسبانية): السيدة سونيا أوبيسيكيرا من سري لانكا هي المديرة التنفيذية لمنظمة "إنفورم" (INFORM)، إحدى المنظمات الرئيسية لحقوق الإنسان في بلدها. وهي ناشطة في مجال حقوق الإنسان منذ ٣٠ سنة، ويركز عملها بشكل رئيسي على حقوق المرأة، وحل الصراع المسلح والمنازعات. وقد اضطلعت بدور رئيسي في حشد التأييد وإطلاق الدعوة ضمن منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأنشأت العديد من المنظمات التي تعنى بمسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان في سري لانكا.

هل لي أن أطلب إلى الأمين العام تقديم الجائزة إلى السيدة سونيا أوبيسيكيرا.

قدم الأمين العام الجائزة إلى السيدة أوبيسيكيرا.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإسبانية): الشخص التالي الذي سأدعوه إلى المنصة هو السيدة أنجيلين أشيغ أتيام من أوغندا.

اصطحبت السيدة أتيام إلى المنصة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ولدت السيدة أنجيلين أشيغ أتيام في أوغندا عام ١٩٤٧. فهي ممرضة وقابلة قانونية وأم لستة أولاد، عضو مؤسس وناشطة رئيس جمعية الآباء والأمهات المعنيين، وهي مجموعة من الآباء والأمهات الأوغنديين اجتمعوا معا للمطالبة باتخاذ إجراء عندما قام جيش الرب للمقاومة في تشرين الأول/

يحسن فعالية أسرة الأمم المتحدة ككل. وأعتقد أنه في العام الماضي أحرز تقدم هام ينبغي لنا أن نبني عليه معا.

وأطلب إليكم أن تنضموا إلينا في بذل الجهود الرامية إلى ترجمة أقوال الإعلان العالمي إلى أفعال. ولا يمكننا أن نشيد بأولئك الذين وضعوا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إشادة أكبر من أن نعطي أفكارهم ورؤياهم معنى عمليا. أفلا يمكننا مثلا أن نضع لأنفسنا الهدف المتمثل في توقيع جميع الدول ومصادقتها على الميثاقين والاتفاقيات الرئيسية الأربع خلال السنوات الخمس المقبلة؛ وفي أن تعرف جميع الدول كل مواطن من مواطنيها على الإعلان العالمي، بدءا بإدخاله في جميع البرامج التعليمية للمرحلة الابتدائية؛ وفي أن تنفذ جميع الدول الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان، ليس من الناحية الرسمية فقط بل أيضا بروح تنم عن تأييد حقيقي للمدافعين عن حقوق الإنسان في كل مكان؛ وفي أن، وهو الأمر الأهم، تضاعف جميع الدول جهودها الرامية إلى تنفيذ المواد الثلاثين في الإعلان العالمي بالكامل؟

وبوصفي مفضولة سامية، أتعهد بأن أعمل، مع زملائي، بكل ما أوتيت به من قوة على إقامة شراكة مع جميع أولئك الذين التزموا بحقوق الإنسان. وسأظل أتكلم دون وجل باسم الضعفاء الذين لا تسمع أصواتهم. وسأظل أيضا أعمل على نحو إيجابي مع الدول وأعزز، في الوقت نفسه، آليات الرصد بما يكفل اقتران وعودها بالعمل. وسأضع الاستراتيجيات لمواجهة التحديات الجديدة التي تلوح في الأفق.

وأنا لا أقلل من شأن المهمة التي تنتظرنا. إلا أنني بحاجة إلى مساعدتكم ودعمكم للقيام بعمل. دعونا نحجم عن الاحتفال بهذه الذكرى بإلقاء الكلمات الرنانة ونستعيض عن ذلك بالأعمال. فتلك هي أفضل الطرق التي تضمن الحفاظ على وحدة الإيمان مع الذين وضعوا، قبل ٥٠ سنة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر مفضولة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على بيانها.

وسنشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/53/L.67 المعروف على الوفود.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء؟

أكتوبر ١٩٩٦ باختطاف بناتهم والبالغ عددهن ١٣٩ بنتا،  
من مدرسة القديسة مريم.

والسيدة أتيام متحدثة قوية تتكلم عن شواغل آلاف  
الأسر التي سرق منها أطفالها. فهي تعمل بلا كلل من أجل  
كفالة الإفراج عن الأطفال الواقعين في الأسر لدى الثوار.  
وهي تعمل أيضا على لفت الاهتمام الوطني والدولي لمحنة  
الأطفال الواقعين في الأسر، وتسافر إلى أوروبا والولايات  
المتحدة.

أطلب إلى الأمين العام أن يقدم الجائزة إلى السيدة  
أنجيلين أشينغ أتيام.

قدم الأمين العام الجائزة إلى السيدة أتيام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتلقي الثاني  
للجائزة هو السيد جيمي كارتر من الولايات المتحدة  
الأمريكية.

السيد جيمي كارتر المعروف لدى الجميع أنه رئيس  
سابق للولايات المتحدة الأمريكية ولد عام ١٩٢٤. ولقد  
عاهد نفسه على الدفاع عن حقوق الإنسان على صعيد  
دولي. والسيد كارتر معني بشتى مسائل حقوق الإنسان،  
من الدفاع عن الأقليات الدينية في أوروبا الشرقية إلى  
العمل من أجل القضاء على العمى النهري. ولقد أسهم  
إسهاما بارزا في تحقيق حل سلمي للحرب الأهلية في  
ليبيريا. واضطلع مركز كارتر بدور كبير في إجراء  
محادثات السلام بين الأطراف المتحاربة في ذلك البلد.

السيد كارتر لم يتمكن اليوم من حضور الجلسة. وفي  
رسالة موجهة إلى الأمين العام والمفوض السامي لحقوق  
الإنسان، قال إنه على الرغم من شعوره والسيدة كارتر  
بالأسى لعدم تمكنهما من الحضور هنا اليوم، فإنهما  
يشعران بعميق التقدير والتشجيع للتنويه الذي يمثله  
جائزة حقوق الإنسان في هذه المناسبة الميمونة للغاية  
احتفالا بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق  
الإنسان. وقد أعرب السيد كارتر إلى الأمين العام،  
والمفوضة السابقة وجميع المسؤولين عن منح الأمم  
المتحدة جوائز حقوق الإنسان، عن عميق امتنانه على  
الشرف الذي ناله من تقديم هذه الجائزة القيمة إليه.

أدعو المتلقي التالي للجائزة السيد خوزيه غريغوري  
من البرازيل أن يأتي إلى المنصة.

اصطحب السيد غريغوري إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ولد السيد خوزيه  
غريغوري، من البرازيل، عام ١٩٣٠، ويعود انخراطه في  
حقوق الإنسان إلى الخمسينات لما كان طالبا في جامعة  
ساو باولو عندما استولى النظام العسكري على السلطة  
في البرازيل. ولقد تعاون عن كثب خلال تلك الفترة مع  
مجموعات في محاولة لاستعادة الديمقراطية. وهو رئيس  
الأمانة الوطنية لحقوق الإنسان، التي أنشئت مؤخرا،  
وما زال ناشطا في تعزيز التعاون الوطني والإقليمي من  
أجل الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها.

أطلب الآن إلى الأمين العام أن يقدم الجائزة إلى السيد  
خوزيه غريغوري.

قدم الأمين العام الجائزة إلى السيد غريغوري.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): والآن أدعو  
السيدة أنا ساباتوفا، من الجمهورية التشيكية إلى الحضور  
إلى المنصة.

اصطحبت السيدة ساباتوفا إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ولدت السيدة أنا  
ساباتوفا، من الجمهورية التشيكية، عام ١٩٥١، وهي دأبت  
على العناية بأنشطة حقوق الإنسان طيلة السنوات الـ ٣٠  
الماضية. حكم عليها بالسجن ثلاث سنوات لتوزيعها  
منشورات تذكر سكان تشيكوسلوفاكيا بأن التصويت  
في الانتخابات البرلمانية ليس واجبا بل حقا. وهي أحد  
الأعضاء المؤسسين لميثاق ٧٧، وهو مركز للمقاومة  
المدنية.

أطلب إلى الأمين العام أن يقدم الجائزة إلى السيدة أنا  
ساباتوفا.

قدم الأمين العام الجائزة إلى السيدة ساباتوفا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): جائزة حقوق  
الإنسان السادسة تمنح للمدافعين عن حقوق الإنسان في  
العالم. وإذ تسبغ الجمعية العامة هذا الشرف على  
المدافعين عن حقوق الإنسان، فهي تنوه رسميا بإسهام  
جميع النساء والرجال والشباب حول العالم الذين يكافحون،  
وغالبا ما يخاطرون بأرواحهم ويجهررون بالكلام باسم

تذكاري، وعلى وجه الخصوص بفضل العمل المعياري الراجح الذي اضطلعت به هذه الجمعية، التي وسَّعت تدريجياً ميدان الحريات، وكذلك بفضل الوعي الهائل الذي اكتسبه الناس والأمم بحقوقهم - تأخذ شكلها وتستقر في روح الإنسان، في انتظار أن تترك طابعاً دائماً على أعمالنا وأن تصوغ سلوكنا، فتصبح لغة مشتركة بين البشر، وتراثاً عالمياً يجب علينا أن نثريه ونروج له معاً، عن طريق الحوار والجهد الجماعي، بعيداً عن أي مضاربات سياسية أو عمليات استغلال.

والواقع أنه بفضل عملية العولمة، التي أخذت لخير أم شر تطع بميسمها جميع الأنشطة البشرية، وبفضل تسارع حركة التاريخ المصاحب للعولمة، أصبحت اليوم ثقافة حقوق الإنسان - التي هي بطبيعتها في تحرك دائم - تبسط سلطانها إلى أقصى أركان العالم، دافعة إلى الخارج التذرع بالخصائص، ومقللة من الاختلافات ومزيلة للحدود.

ولكن في ذات الوقت الذي بدا فيه أن الحلم بعالمية حقوق الإنسان قد تحقق، أخذ يتضح كيف أن هذه العالمية - لأن البشرية بأجمعها أصبحت الآن شاهداً على ممارسة حقوق الإنسان أو انتهاكها - وهمية وناقصة ومجحفة عندما لا يعرب عن الشعور بالاستياء إزاء المعاناة الجسدية والروحية الهائلة لمئات الملايين من رفقائنا البشر الذين حكم عليهم بالجهل والبؤس وأحياناً بالموت.

ماذا يمكن أن تعني ممارسة الحقوق المدنية والسياسية لجميع أولئك المستبعدين: الأكثر من بليون نسمة الذين يعيش الواحد منهم على أقل من دولار واحد في اليوم، بل وللعدد الأكبر الذي يعيش على ما لا يزيد عن ذلك إلا بقدر ضئيل، ولكل فرد من بين ستة أفراد تقريباً لا يقرأ ولا يكتب، ولربع أطفال الجنوب - ونصفهم من الفتيات - الذين لن يذهبوا أبداً إلى المدرسة؟

إن المعيار الوحيد الذي له شأن في مجال حقوق الإنسان، التي هي بطبيعتها مترابطة ولا تنقسم، هو تحمل المسؤولية على نحو متسق ومتكامل وعالمي، عن احتياجات الفرد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي ذات الوقت عن حقوقه المدنية والسياسية، بهدف تمكينه من التمتع بالممارسة الكاملة لحقوقه والاضطلاع بدوره في المجتمع بأمان وكرامة.

الضعفاء، من أجل الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها. وستكون جائزة حقوق الإنسان هذه واعتماد الجمعية العامة أمس للإعلان المتعلق بحقوق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً شهادة تاريخية على الشراكة بين الأمم المتحدة والمدافعين عن حقوق الإنسان للأجيال السابقة والمقبلة.

إن اللوحة التذكارية لجائزة حقوق الإنسان الممنوحة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان ستعرض في مكان مناسب في مقر الأمم المتحدة.

وبالنيابة عن الجمعية العامة، أهنيئ الذين تلقوا هذه الجوائز تهنئة حارة وصادقة.

علقت الجلسة الساعة ١١/٠٠ واستؤنفت الساعة

١١/٨٠

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بعلي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل خمسين سنة من تاريخ اليوم، وفي نهاية كابوس طويل ارتكبت أثناءه أبشع الفظائع في العن، كان للبشرية موعد مع التاريخ باعتمادها مجموعة من المبادئ والقيم الرامية إلى استعادة الكرامة الإنسانية ومنح الإنسان مركز المواطن العالمي، المتمتع في كل مكان وفي ظل جميع الظروف بنفس الحقوق والحريات.

إلا أن الجنس البشري، كما كان شأنه، ظل وقتاً طويلاً يقبل دون تساؤل أحوالاً كان فيها ما يقارب من نصف البشر على هذا الكوكب واقعيين تحت نير الاستعمار، وعلى هوامش التاريخ والقانون. بل كان يتعين علينا أن ننتظر حركة تحرر الشعوب التي لا تقاوم، وبزوغها بعد قمع طويل على المسرح العالمي، ليتسنى الاعتراف في النهاية بأن الاستعمار، الذي طالما غصّ عنه الطرف، بل واحتفل به، كان في الواقع عين الإنكار لحقوق الإنسان، ولكي يسود في نهاية المطاف المبدأ الأساسي في كل فلسفة لحقوق الإنسان - ألا وهو أن كل بني الإنسان قد ولدوا أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق.

ومنذ ذلك الحين بدأت ثقافة حقوق الإنسان - من مؤتمر إلى مؤتمر، ومن احتفال تذكاري إلى احتفال



السيد فولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في عام ١٩٤٥ اعتنق الذين صاغوا ميثاق الأمم المتحدة تعهدا - ملزما حتى اليوم لكل عضو من أعضاء المنظمة - بتحقيق الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

وقد ترك ذلك التعهد طابعه على تطور الشؤون الدولية: فمنذ ذلك الحين أصبحت رفاهة بني الإنسان في كل مكان الشاغل الشرعي للحكومات في جميع أرجاء العالم.

واليوم نحتفل بمناسبة اعتماد وثيقة لها مكانة تاريخية مماثلة، وكان للعديد من الأفراد الأفاضل، بمن في ذلك جون بيترز همفري، الذي مثل كندا، يد في صياغة تلك الوثيقة. وقد أعطى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تحديدا للأفكار المثالية التي وردت في الميثاق. وأصبح متأسلا في نسيج القانون العرفي الدولي، وعمل أساسا ومصدرا للإلهام على مدى ٥٠ سنة من الإنجازات في مجال تعزيز حقوق الإنسان.

لقد كانت تلك الإنجازات كبيرة حقا: فعدد الذين يتمتعون بالحرية والديمقراطية اليوم أكثر منه في أي وقت مضى من التاريخ. وعلى الصعيدين الوطني والدولي معا، انتشرت وازدهرت في أغلب الأحيان المؤسسات العاملة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان - الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك المدنية والسياسية.

(تكلم بالانكليزية)

إن التوافق المتزايد في الآراء حول رفض الإفلات من العقاب بالنسبة لمنتهكي حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية يبعث على التشجيع بصفة خاصة. وإن اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في وقت سابق من هذا العام في روما كان علامة بارزة أخرى في هذا الصدد. وفي الأسبوع القادم ستوقع كندا على النظام الأساسي، وسنعمل بلا كلل من أجل تشجيع الآخرين على التوقيع والتصديق عليه.

لكننا يجب، وقد ذكرنا بذلك في مناسبات رسمية عديدة على مدى العام الماضي، ألا نشعر بالرضا عن النفس ونتاجي. ففي فجر القرن الحادي والعشرين، يفترق الملايين إلى الاحتياجات الأساسية للحياة اللائقة الكريمة. وإن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من كل

لقد خطت الديمقراطية في بلدي خطوات كبرى إلى الأمام، على الرغم من التحديات الهائلة التي تواجهها. وأصبحت ديناميكية الحرية لا رجعة عنها. فالشعب والسلطات العامة مصممون على مواصلة عملية التحول نحو الديمقراطية الجارية وتكثيفها من أجل إرساء مبادئ الديمقراطية الدائمة، وسيادة القانون وحقوق الإنسان في المجتمع الجزائري، ومن أجل ربط مجتمعا، بما له من ثروة من القيم والثقافة العريقة، بقاطرة التقدم والتحديث.

إننا اليوم، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر، نحتفل في جميع أنحاء الجزائر بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في المدارس ووسائل الإعلام وحيثما يجري تعليم الديمقراطية وممارستها.

وبمناسبة هذه الذكرى أود، باسم الجزائر، أن أؤكد مرة أخرى رسميا هنا التزامنا الكامل والتام بهذا النص المؤسس لكرامة الإنسان وتصميمنا على جعله حقيقة معاشة، لأننا مقتنعون بأن ثقافة حقوق الإنسان، لكي تزدهر وتضرب بجذورها في الأرض، لا يمكن أن تكفيها مجرد حماسة الاحتفالات الرسمية التي سرعان ما تزول؛ بل هي مسألة تتعلق بالممارسة اليومية التي يجب أن تترك أثرها في المكان والزمان. ولهذا ينص قانون التعليم الجديد الذي سيعرض قريبا على البرلمان الجزائري، على أنه سيتعين على الأطفال من الآن فصاعدا أن يأخذوا دورة دراسية إلزامية عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، تعددهم ليكونوا جزائريين مكتملين في الغد، جادين في طلب حقوقهم وواعين بواجباتهم، ومواطنين في عالم تترجم فيه العالمية إلى تضامن مع جميع المستبعدين، حيث تعني الكرامة اقتسام الرخاء وحيث يقترن التكافل بالأمل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أذكر الوفود بأن لدينا هنا آلة تصدر ثلاثة ألوان من الضوء - أخضر، وأصفر، وأحمر. وعندما يكون هناك ضوء أخضر، فكل شيء على ما يرام؛ وعندما يكون هناك ضوء أصفر، يعني ذلك أن الوقت قد حان للبدء في اختتام البيان؛ وعندما يكون هناك ضوء أحمر، يعني ذلك انتهاء البيان. هذه هي القاعدة الذهبية التي ستخضع لها مناقشتنا.

أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

بقدر وجاهته وأهميته يوم اعتماده. إن مبادئه توفر لجميع الحكومات معياراً سامياً ومقياساً لشرعيتها وفعاليتها في خدمة مصالح مواطنيها.

إن الإعلان معيار لا مفر من أن تصبح في ظله جميع البلدان، بما فيها بلدي، مقصرة. واليوم يمكننا أن نوجه التحية الواجبة للإعلان العالمي وللرؤية التي يجسدها وذلك بأن نؤكد مجدداً عزمنا فردياً وجمعياً على مواجهة أوجه النقص عندما تنشأ. وفي هذه المهمة التي لا غنى عنها للأمم المتحدة، نتعهد كندا بتقديم تعاونها الكامل مع الجميع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، في أعقاب أحد أفظع فصول التاريخ، اعتمدت الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد أصبح ذلك الإعلان البسيط إحدى دعائم الأمم المتحدة بتجسيده لصميم روح هذه المؤسسة.

واليوم نحتفل بهذا الحدث العظيم ونتوجه بالتحية إلى الأشخاص واسعي الأفق الذين يرجع إليهم أكثر الفضل في هذه الوثيقة ذاتها وأخص بالذكر منهم: الينور روزفلت، ممثلة الولايات المتحدة، الإنسانية العظيمة التي فضلت أن تشعل شمعة على أن تلعن الظلام؛ ورينيه كاسين، ممثل فرنسا الذي سخّر بلاغته وقلمه للمسودة الكاملة الأولى للإعلان؛ وشارل مالك ممثل لبنان، الذي كرس معرفته وإرادته لتنظيم الإعلان واعتماده؛ و ب. س. تشانغ ممثل الصين، الذي كفل استنارة الإعلان بحكمة آسيا؛ وجون همفري، الذي كان لعمله الدؤوب دور حاسم منذ ولادة الإعلان.

اليوم نشكرهم ونشكر كل من عمل من أجل المبادئ العظيمة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان على مدى السنوات وفي كل أنحاء العالم. ونعتز بشجاعة وتصميم المدافعين عن حقوق الإنسان على مدى القرون وملتزم مجدداً بكفاحهم. إن الإعلان وميثاق الأمم المتحدة يلزمان حكومات العالم والأمم المتحدة ذاتها بتعزيز احترام ومراعاة حقوق الإنسان

نوع لا تزال منتشرة جداً. واحتفالنا اليوم لا بد إذا أن يتأثر بهذا الواقع المؤلم.

من الواضح تماماً أن مهمتنا الأساسية اليوم ينبغي أن تكون تجديد الالتزام بترجمة المبادئ النبيلة للإعلان العالمي إلى حماية فعالة لجميع مواطني العالم.

إن العوائق التي تقف في طريقنا عديدة، وسيطلب التغلب عليها جهوداً عازمة على جبهات عديدة سواء في تعزيز مؤسساتنا وتمويلها أو في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان أينما تقع. ولدى القيام بهذه المهام الصعبة ينبغي لنا أن نضافر جهودنا مع الذين يشاطروننا تلك الأهداف. ثمة مجموعة متزايدة من الأفراد والمجموعات الخاصة في جميع أنحاء العالم يبدون قدرة وتصميماً لا يمكن تجاهلها من أجل المساعدة على دفع هذه القضية قدماً.

والحكومات لا يصح ولا ينبغي أن تتخلى عن مسؤوليتها الفردية أو الجماعية من أجل حماية حقوق الإنسان. وكما تدل تجربة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وتجربة حظر الاستخدام الواسع للألغام الأرضية، نواجه أيضاً الالتزام الأدبي والضرورة السياسية لإشراك هؤلاء الذين يتأثرون بشكل مباشر بنجاحنا أو فشلنا.

لقد اتخذت هذه الجمعية خطوة هامة أخرى البارحة، باعتمادها الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان، وأكدت شراكتنا مع الأفراد والجماعات الذين يكافحون سلمياً انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

وتترتب على نجاح أو فشل هذا المسعى المشترك أيضاً آثار مباشرة وبعيدة المدى على الاهتمامات الأوسع لهذه المنظمة. فالسعي من أجل حرية الإنسان والعدالة قضية نبيلة في حد ذاتها. ولكنها أكثر من ذلك، إذ أنها تشتمل على جميع المقاصد الأساسية للأمم المتحدة ألا وهي السلام والعدالة والرخاء للجميع.

ونرى أن آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يمكن بل ينبغي أن تخدم جميع هذه الأهداف ونحن نشفي على الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان على بعد نظرهما وقيادتهما لبلوغ تلك الغاية.

وعلى الرغم من كل التغييرات التي شهدتها العالم على مدى الخمسين عاماً الماضية، ظل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجيهاً ومهما بصورة أساسية على الأقل

في عام ١٩٩٣. وإعلان فيينا أكد من جديد الواجب الأساسي لكل أمة في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان وحرياته بغض النظر عن الأنظمة السياسية والاقتصادية والثقافية لتلك الدول. ولا يجوز التذرع بالظروف الخاصة أو المسائل المتعلقة بالتنمية لتبرير الانتقاص من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً من جانب أي دولة.

إن النهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان يمثل إحدى أولويات السياسة في الولايات المتحدة. والرئيس كلينتون ووزيرة الخارجية أولبرايت يسعيان دوماً إلى إدماج مسائل حقوق الإنسان في جميع جوانب السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وأود أن أذكر بضع أمثلة حديثة. في عام ١٩٩٤، صدقت الولايات المتحدة على كل من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة يظل إحدى أولويات السياسة الهامة جداً. وقد جعل الرئيس كلينتون من مكافحة العنصرية والتمييز العنصري هدفاً رئيسياً، بإعلانه مبادرته بشأن العرق في عام ١٩٩٧. وفي العام الماضي، دعا الرئيس كلينتون إلى عقد أول مؤتمر للبيت الأبيض بشأن جرائم البغضاء، وبدأ مع وزيرة العدل رينو استعراضاً مستفيضاً للقوانين المتعلقة بجرائم البغضاء.

وأظهرت وزيرة الخارجية أولبرايت أيضاً التزاماً بالغاً بقضية حقوق الإنسان، شأنها شأن جميع كبار موظفينا. وإن الولايات المتحدة ستواصل الاضطلاع بدور رئيسي في مساعدة ضحايا التعذيب، وهي المانح الرئيسي في صندوق التبرعات لضحايا التعذيب.

اليوم، يحتفل العالم بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وسيظل الإعلان يمثل تطلّعنا، ومصدر إلهامنا، ورسالتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة للرايت أونراجل كلير شورت، وزيرة الدولة للتنمية الدولية، في المملكة المتحدة.

السيدة شورت (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أكون هنا اليوم لأتكلّم باسم المملكة المتحدة، وأود أن أوضح أن الممثل

والحريات الأساسية التي هي حق طبيعي لكل شخص بالمولد.

قبل ٥٠ عاماً، عندما اعتمدت الجمعية العامة رسمياً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أناطت بالأمم المتحدة الجديدة إلهاماً وولاية لعملها الدولي الذي لم يسبق له مثيل. والواقع أن الإعلان حدد المعايير التي أصبحت هذه المؤسسة تعرب بها.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، شأنه شأن الحقائق التي لا ريب فيها المضمنة في الوثائق التأسيسية لبلدي، ينص على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي هي حق لا مراعاة فيه لجميع الأشخاص. وتلك الحقوق تشتمل على الحق في الحياة والحرية والحرمة الشخصية والأمن الشخصي؛ والحق في مستوى معيشي مناسب؛ والحق في التعليم؛ والحق في افتراض البراءة عند الاتهام بجريمة؛ والحق في محاكمة كاملة وعادلة؛ والحق في حرية التعبير والرأي، وحرية العقيدة، وحرية التجمع والانتماء وحرية التنقل.

إن الحرية - أي الحق في التمتع بالحرية - هي أساس الإعلان الذي نحتفل به ونؤكده مجدداً اليوم بكل اعتزاز. وباعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعترف العالم بأن لكل فرد كرامته وقيمه بشكل متأصل وأنه ينبغي احترام كل شخص - كل شخص.

هذه المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان تنص بشكل قاطع على أنه ينبغي منح كل شخص معاملة متساوية أمام القانون، بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الفلسفة السياسية أو غيرها، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو المركز المالي أو غيره أو الطبقة التي ينتمي إليها. وفضلاً عن ذلك يؤكد الإعلان حق كل شخص في الاشتراك الكامل في حكومة أو مجتمع بلده.

والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم يكتف بسرد المبادئ الإيجابية لحقوق الإنسان. بل أكد أيضاً على حظر الممارسات التي لوئت التاريخ البشري مثل الاسترقاق والتعذيب والاعتقال والاحتجاز على نحو تعسفي والنفي والأشكال الأخرى للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية.

تصادف سنة ١٩٩٨ مع الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى الخامسة لإعلان وبرنامج عمل فيينا الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان

إنني لا أطالب بالمزيد من التركيز على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وبالتركيز بقدر أقل على الحقوق السياسية والمدنية، وإنما بتوازن يسعى إلى الوفاء بجميع الحقوق لجميع الناس.

إن الحكومة البريطانية التزمت بالعمل لبلوغ هذا الهدف وبالتركيز أكثر على حقوق الإنسان لفقراء العالم. ونؤيد بقوة الحق في التنمية. وفي سياسة بريطانيا الإنمائية تعهدنا تحديدا بالعمل على كفاية بلوغ الأهداف الدولية الموضوعة للقضاء على الفقر - وهي الأهداف التي تنبع من مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى التي انعقدت في العقد الماضي. وتعلم الجمعية العامة أن الهدف الرئيسي يتمثل في خفض نسبة من يعيشون في فقر مدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وسيعني ذلك انتشار زهاء مليار شخص من براثن الفقر خلال ٢٠ سنة. وتقضي الأهداف أيضا بأن يحصل كل طفل في العالم على التعليم الابتدائي وكل إنسان في العالم على الرعاية الصحية الأساسية والرعاية الصحية الإنجابية خلال ٢٠ سنة.

وقد أيدت هذه الأهداف جميع الحكومات الممثلة هنا اليوم تقريبا، ويتفق الخبراء الاقتصاديون على أنها مستطاعة من حيث التكلفة وقابلة للتحقيق. وما كنا ننتظر إليه حتى الآن هو الإرادة السياسية لترجمة هذه التطلعات السامية إلى أعمال ملموسة.

إنني أعتقد أن أفضل السبل للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين هو أن نلتزم جميعا ببلوغ أهداف القضاء على الفقر والوفاء بالتالي بالتعهد الذي أعلنته الجمعية العامة قبل ٥٠ سنة، في دياحة الإعلان العالمي، التعهد "بالتعاون مع الأمم المتحدة، على ضمان إطار مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها".

وسيقضي ذلك قيام شراكة جديدة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية على أساس اتفاق بالعمل معا للوفاء بالأهداف في كل بلد. ونحن نعلم أن المشروطيات المفروضة على الحكومات المترددة في ذلك والتي تحتاج إلى دعم مالي لا تؤدي إلى تحقيق نتائج. إننا بحاجة إلى قيادة قوية من العالم النامي مصممة على إنجاز الإصلاح لبلوغ الأهداف وتحقيق النمو الاقتصادي اللازم لخفض الفقر. وفي البلدان التي يجري فيها تنفيذ ذلك، يجب على البلدان الصناعية أن تتخذ تدابير أسرع لتخفيف عبء الدين، وزيادة المعونة الاستثمارية، وأن تتيح طائفة أكثر إنصافا من القواعد الدولية للتجارة والاستثمار.

الدائم للنمسا سيدلي بعد قليل، باسم الاتحاد الأوروبي، ببيان تعرب المملكة المتحدة عن تأييدها كامل له.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي نحتفل اليوم بذكرى اعتماده، وثيقة رائعة جدا. إنه يحدد بعبارات بليغة ومؤثرة الحقوق الأساسية التي يحق لجميع البشر التمتع بها بمحض إنسانيتهم - الحقوق الضرورية لكفالة الكرامة الإنسانية والرفاه الأساسيين لكل شخص أيا كان.

والإعلان يقول بوضوح شديد أن حقوق الإنسان لا تعني فقط الحقوق المدنية والسياسية، وإنما أيضا الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية؛ وليس فقط الحرية من الخوف بل أيضا الحرية من العوز.

إن من صاغوا الإعلان كانوا يعلمون، استنادا إلى تجربتهم في سنوات ما قبل الحرب، أن هذه الحقوق جميعها هامة وأنها جميعها مترابطة. ولقد استخلصوا أن الكساد الاقتصادي والفقر يساعدا في نشأة الظروف التي تشجع على التطرف السياسي والحرب. وقد سعوا بالعمل للوفاء بطائفتي الحقوق - الحق في امتلاء البطون والحق في التمتع بحرية العقول - إلى أن يضعوا أسس نظام عالمي أكثر سلاما وعدلا.

إلا أن إحدى مآسي السنوات الـ ٥٠ الأخيرة تمثلت في ضياع هذه الحجة الحيوية الأهمية. فما تتسم به حقوق الإنسان من ترابط أساسي وعدم قابلية للتجزئة وقع ضحية كل من الاستقطاب الناجم عن الحرب الباردة والانقسامات بين الشمال والجنوب، حيث ادعى جانب إبلاء اهتمام أكبر بالحقوق السياسية والمدنية والآخر إبلاء اهتمام أكبر بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

وبعد أن انطوت صفحة الحرب الباردة الآن تماما - وعلى أعتاب الألفية الجديدة - أمامنا فرصة لإعادة إذكاء الروح التي سادت قبل ٥٠ سنة ولتجديد التزامنا الجماعي بجميع المبادئ الواردة في الإعلان العالمي، لجميع الشعوب. ويشمل ذلك إعادة تأكيد أن أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا تقل عن أهمية الحقوق السياسية والمدنية؛ وأن حرمان نسبة واحد من كل أربعة من البشر في العالم من الأكل الكافي ومن الحصول على المياه النقية والتعليم والرعاية الصحية الأساسية يمثل أمرا شائنا على الصعيد الأخلاقي وإنكارا جسيما لحقوقهم.

جانبا مرة أخرى حتى يحين أوان الاحتفال المقبل، وإنما بتجديد الجهود للقيام بكل ما في وسعنا، كما التزمنا في الإعلان قبل ٥٠ سنة، "باتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبابية): أعطي الكلمة للسيدة هيلدا جونسون، وزيرة التنمية الدولية وحقوق الإنسان في النرويج.

السيدة جونسون (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد رسمت خريطة للعالم قبل ٥٠ سنة. ولمجتمع العالم الآن خريطة جديدة يستند إليها في ملاحظته. وعلى أساس أفضل القيم، ظهرت في هذه الخريطة معالم جديدة. وكانت الحرب العالمية الثانية قد حطمت العديد من الطرق والجسور والموانئ القديمة. وكنا بحاجة إلى اتجاهات جديدة ومعايير جديدة وقواعد جديدة للتفاعل بين الدول وبين الشعوب. وتعين علينا أن نوجد أرضية مشتركة جديدة وتضمها مشتركا.

لقد وفرت الخريطة الجديدة جسورا للحياة والحرية والتحرر والأمن الاجتماعي، جسورا للحقوق الأصلية والمتساوية، جسورا للأخوة، جسورا لكرامة الإنسان. وكان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هذه الخريطة، وهي لا تزال مطلوبة بإلحاح كجهاز نستعمله في الملاحة حتى نجتاز العاصفة. فالصراعات العنيفة، وكثيرا ما يغلب عليها الطابع العرقي، تهدد الملايين بعدم الأمان والدمار. والأزمة الاقتصادية العالمية تجبر العمال على ترك وظائفهم، والأسر على مغادرة منازلها، والأطفال على ترك مدارسهم.

إن أضعف الناس بيننا يعانون أشد المعاناة، وهم الأمهات اليائسات، والأطفال الذي يعاملون معاملة سيئة في المصانع وبيوت الدعارة، والناس الذي يصبحون لاجئين في بلدانهم بالذات، والجماعات الدينية التي تُضطهد بسبب عقيدتها، والسجناء الذي يتعرضون للتعذيب والإعدام، والأطفال المدربون على قتل أقربائهم. ولا يتعين علينا سوى أن نفتح أعيننا وأن نصغي بانتباه.

كثيرا ما تفضي المكاسب الإنسانية إلى آلام إنسانية. والعنف له عدة وجوه، ولكنه كثيرا ما يتم في الخفاء. وفي

ويعني ذلك في المقابل، بالطبع، عكس اتجاه انخفاض المساعدة الإنمائية المقدمة لما وراء البحار. وقد اتخذت الحكومة البريطانية هذه الخطوة، بزيادة في القيم الحقيقية تبلغ نسبتها ٢٨ في المائة في العون الإنمائي خلال السنوات الثلاث المقبلة. وآمل أن يحذو الآخرون حذونا.

هذا هو تحدي العولمة. فهي تحقق المزيد من الثروة، إلا أن علينا أن نكفل إنشاء نظم دولية جديدة لضمان توزيع ثمار العولمة بعدالة وأن نمنع العولمة من أن توجد عالما أكثر انقسامًا وأقل استقرارًا.

إننا نجتمع في وقت تعم الديمقراطية فيه العالم أكثر من أي وقت مضى في التاريخ البشري. ولا بد لنا أن نكفل سماع أصوات الفقراء في إطار تلك الديمقراطية وأن نبذل جميعا جهدا أكبر لكفالة احترام حقوقهم السياسية والاجتماعية تماما. إننا جميعا ندرك أن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية المحددة في الإعلان لا يمكن تحقيقها لجميع الناس فورا، وأن الأعمال الكاملة للحقوق السياسية والمدنية قد يكون صعبا عندما يكون الناس في فقر شديد. بيد أن بوسعنا، إن أردنا، أن نحقق تقدما أسرع، وهذا هو الالتزام الذي قطعناه جميعا على أنفسنا عندما وافقنا على اعتماد الإعلان العالمي. ومن الممكن تماما لنا أن نزيل الفقر المدقع من الحالة الإنسانية قبل أن نبلغ منتصف القرن المقبل - إن أردنا ذلك.

لقد كان صاغة الإعلان على حق، وأنا موقنة من أننا جميعا نتفق في ذلك، عندما شددوا في ديباجة الإعلان على أن تعزيز احترام حقوق الإنسان ليس أمرا يترك للحكومات وحدها. فثمة دور لا غنى عنه للأفراد والمجتمع المدني في محاسبة الحكومات على سياساتها.

ونحن جميعا نعلم أننا، مهما حاولنا، لن نجد حكومة مثالية في أي مكان. ولهذا السبب يجب أن نقوي المجتمع المدني في كل مكان لكفالة وفاء جميع حكوماتنا بالتزاماتها القائمة بموجب الإعلان. إن من يعملون على تعزيز حقوق الإنسان ويدافعون عنها - وهم الذين نحتفل بعملهم اليوم - سيظلون يضطلعون بدور حيوي في نصف القرن المقبل في مواصلة الضغط على الحكومات لكفالة الوفاء بحقوق الإنسان للجميع.

هذه مسؤوليتنا الجماعية. أن نحتفل بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا بالعبارات المنمقة وحدها، التي نضعها

عاتقنا من أجل مساعدة الدول على الوفاء بالتزامها بتنفيذ حقوق الإنسان. غير أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الحكومات أنفسها. ونحن، بوصفنا مانحين، بوسعنا أن نمنح موارد؛ ولكن لا يمكننا أن نهب حقوقا. بوسعنا أن نقدم الوسائل، ولكن لا يمكننا أن نقدم العزيمة.

إن تعزيز حقوق الإنسان يبدأ في المنزل. فخرية البلد يجب أن تترافق مع خريطة العالم. إنني أمثل بلدا نال، على غرار الأغلبية الساحقة في هذه القاعة، استقلاله كاملا في هذا القرن. وقد تعلمنا ولا نزال نتعلم مدى قيمة احترام حقوق الإنسان بوصفه لبنة صرح مجتمعتنا. واليوم نقوم بإصدار التقرير السنوي الأول عن الجهود التي تبذلها النرويج من أجل تعزيز حقوق الإنسان داخليا ودوليا. ويبين التقرير لنا ما أنجزناه، ويخبرنا عما يتعين أن نفعله. وبغية تحقيق هذا الغرض، ترسم الحكومة النرويجية أيضا خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان. وقد كان رسم خطط عمل وطنية أحد الالتزامات التي تعهدنا بها في إطار إعلان وبرنامج عمل فيينا. وبوسعي أن أعلن أن النرويج قررت أن تقدم اسهاما قدره مليون دولار إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بغرض مساعدة البلدان على رسم خطط عمل وطنية خاصة بها.

وهذه الصكوك الوطنية ينبغي أيضا أن تعالج مسألة حقوق الإنسان وأخلاق مؤسسات الأعمال. فما نفعله في الداخل يجب أن يكون انعكاسا لما نفعله مؤسسات أعمالنا في الخارج. وهذا أيضا هو مسألة ترتيب المرء لوضعه الداخلي. وفي النرويج نتعاون تعاونا وثيقا فيما بين قطاع العمل والمجتمع المدني والحكومة بشأن مسائل حقوق الإنسان.

إن شعار "جميع حقوق الإنسان لجميع الناس" شعار مناسب لهذه الذكرى السنوية الخمسين. وهو بالفعل تعهد، ولكنه ينبغي أيضا أن يكون نداء. وأريد أن أهيب بجميع الدول الأعضاء التي لم توقع وتصدق بعد على العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى اتفاقيات حقوق الطفل، وإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإلغاء جميع أشكال التمييز العنصري، ومناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أن تفعل ذلك. وإنني أرجوها أن تسحب تحفظاتها التي تتناقض وهذه الصكوك نصا وروحا، وأن تشرع من ثم في سلك الطريق المؤدي إلى

هذا الوضع، يتعين علينا أن نلتزم بخريطتنا. والاعتراف بقيمة كل إنسان تنطوي عليه واجبات. فكرامة الإنسان ينبغي أن تكون صخرتنا، والتنمية البشرية ينبغي أن تكون الطريق التي نسلكها، وحقوق الإنسان ينبغي أن تكون المركبة التي نستعملها. ويجب أن نتصدى لآلام البشر. وهذا هو وقت إعطاء صوت لمن لا صوت لهم، وأمل لمن لا أمل لهم، وحرية لمن فقد حريته، لأن تطبيق حقوق الإنسان مفيد لكل مجتمع ولكل شخص. وهذا الوقت مناسب لاعتبار الحقوق والحريات الأساسية لبنات صرح المستقبل لنا جميعا.

إن مناقشة حقوق الإنسان طغى عليها لفترة طويلة جدا الافتراض بأن حقوق الإنسان ليست تعني الحقوق المدنية والسياسية فقط، وأن التنمية تخص النمو الاقتصادي وحده. هذا خطأ. فثمة حقوق للإنسان قد تبدو قليلة القيمة للناس المتضجرين جوعا والمحتاجين. ومكافحة الفقر هي في الواقع أحد أكثر تحديات حقوق الإنسان إلحاحا التي نواجهها اليوم. وثمة عديدون يتعامون عن هذه الحقيقة الهامة. يجب وضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مكانها الصحيح إلى جانب الحقوق المدنية والسياسية. وحقوق الإنسان تشكل كلا مترابطا ومتاخلا على نحو مشترك. ويجب أن نكون أكثر استعدادا للعمل على أساس هذا الفهم. إلا أن الفقر لا يجعل من قهر الشعوب أمرا أكثر مشروعية. ولا الثقافة، وقد أعرب عن ذلك عضو في برلمان جنوب أفريقيا، عندما قال: "الثقافة لا يمكن أبدا أن تكون عذرا لإساءة المعاملة".

إن التنمية البشرية عملية توسع الخيارات أمام الناس. وتعريف الأمم المتحدة ذلك ينبغي أن يكون هاديا لجميع الجهود التي نبذلها. وحقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من هذه العملية. وهي في الواقع شرط مسبق للتنمية. وحقوق الإنسان تشكل كلا متكاملًا. وتوسيع خيارات الناس يعني احترام حقوق الناس: أي جميعها؛ وكل واحد منها. هذا هو فحوى التنمية. ويجب أن يكون الناس قادرين على توسيع خياراتهم. ويجب إعطاؤهم الفرصة، فرصة التغيير نحو الأحسن.

والواضح أن هذا الوقت ليس الوقت المناسب لخفض المساعدة الإنمائية الرسمية. فالحكومة النرويجية ملتزمة بزيادة مساعدتها الإنمائية إلى ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبتقديم إعانات كبيرة للتخفيف من الديون. وسنعطي أهمية أكبر للمسؤولية الملقاة على

فلا يسعنا أن نعرف كم ستستغرق هذه الجلسات من وقت: فربما استغرقت اليوم كله وجزءاً من الغد.

أعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد ساتو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
نجتمع هنا اليوم للتأكيد مجدداً على التزامنا بتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها. وإن الإعلان المتعلق بحقوق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، الذي اعتمدهنا أمس. لهو تعبير عن تصميمنا على إحراز مزيد من التقدم في ميدان حقوق الإنسان. والمهم أيضاً أن ننوه في هذه المناسبة بالجهود التي يبذلها جميع الذين يعملون دفاعاً عن هذه القضية الهامة، والبعض على حساب أرواحهم بالذات. وفي السياق نفسه، أود أن أهنئ الفائزين بجوائز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذين يبدون تضامياً دؤوباً من أجل قضية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

خلال الـ ٥٠ سنة الماضية، أصبح العديد من صكوك حقوق الإنسان نافذ المفعول. وأنشأت لجنة حقوق الإنسان شتى أنواع الأفرقة العاملة، والمقررين الخاصين والإجراءات الخاصة التي أسهمت في زيادة توضيح الأفكار الواردة في الإعلان العالمي أو مراقبة حالات حقوق الإنسان. وأنشئ مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وفي أعقاب إنشاء المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، أحرز تقدم تاريخي باعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ولكن رغم كل هذه التطورات المشجعة، لا تزال تحدث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وهناك العديد جداً من الرجال والنساء والأطفال في أنحاء العالم ممن انتهكت حقوقهم؛ والعديد جداً من الناس الذين جردوا من كرامتهم. وفي المناطق التي يسود فيها الفقر المدقع، لا يزال هدفنا المتمثل في إنشاء عالم خال من الفاقة بعيداً عن أن يصبح حقيقة، إذ يموت الناس من سوء التغذية ومن الأمراض التي يمكن الوقاية منها.

ولا يزال الطريق أمامنا طويلاً قبل أن يتحقق المقصد النبيل المتمثل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تحقفاً كاملاً. فيجب أن نعزز جهودنا مجدداً لكي نواجه شتى أنواع المخاطر التي تهدد بقاء الفرد البشري وحياته

تنفيذ هذه الالتزامات واحترامها. وأحثها على التقيد بالخريطة.

إن شعار "جميع حقوق الإنسان لجميع الناس" لا يسمح بأية استثناءات: لا للنساء لأنهن لسن رجالاً؛ ولا للأطفال لأنهم ليسوا شباناً؛ ولا للفقراء لأنهم يفتقرون إلى الموارد؛ ولا للسجناء لأنهم ليسوا أحراراً؛ ولا للمعوقين لأنهم ضعفاء؛ ولا للمسنين لأن مستقبلهم قصير الأمد. فهذه الاستثناءات وجميع الاستثناءات التمييزية الأخرى تنطوي على رفض للقيمة الأساسية لكل إنسان.

لقد اعتمدنا أمس الإعلان المتعلق بحقوق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً. ونحن ندرك أن الاستثمار في حقوق الإنسان يفترض مسبقاً وجود أفراد وجماعات يعرفون حقوقهم، ويعرفون قيمة تلك الحقوق، ويعرفون كيف يكافحون من أجلها. ونحن ندرك الحاجة إلى وجود مرشدين لمساعدتنا على استعمال خريبتنا، لأننا في حاجة إلى التمسك بالالتزاماتنا حتى ولو كان طريقنا شاقاً.

"إن الإنسانية مدينة لنفسها بمراقبة وصون وحماية الذين يمثلونها والذين يكرسون حياتهم لأنشطة مفيدة". تلك هي عبارات قالها رينيه كاسين، المؤلف الرئيسي للإعلان العالمي، الذي تلقى جائزة نوبل للسلام في أوسلو في مثل هذا اليوم قبل ٣٠ عاماً. وفي المحاضرة التي ألقاها كاسين عندما تسلم جائزة نوبل قال أنه "بغية إحلال السلام وإرساء كرامة الإنسان، يجب على كل منا أن يعمل ويقاوم حتى النهاية". فذلك العمل وذلك الكفاح يجب أن ينطلقا من هذا الاجتماع إلى بلداننا بالذات، وإلى جميع الذين يتحملون المسؤولية. والأمر يتطلب منا التحلي بالإيمان، وألا تغيب عن بصرنا أبداً القيمة الجوهرية لكل إنسان، وأن نقدم الحماية والرعاية والإنقاذ والملجأ والصوت - ليس من أجلنا، بل من أجل البشرية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أذكر الأعضاء بأن هناك ١٢٦ متكلماً على القائمة، وبأن الجمعية العامة نفسها، وليس رئيسها، هي التي قررت أن تقتصر البيانات في هذا الاحتفال على خمس دقائق. وإنني ألاحظ أن البيانات حتى الآن تتجاوز ذلك الحد بمتوسط ثلاث دقائق. وما لم يتقيد المتكلمون بالحد الزمني،

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا، الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، وبوسعه أن يستغرق سبع دقائق في الإدلاء ببيانه.

السيد سوشاربا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما ذكرت سيدي الرئيس، يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، تعرب عن تأييد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلد المنتسب قبرص؛ فإذا ما أجريت عملية حساب، ربما تجدون أنني سأوفر على الجمعية ١٠٠ دقيقة تقريبا من زمن البيانات.

أود أولا أن أعرب عن أخلص تهانئنا للذين فازوا اليوم بجوائز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. فهم بشجاعتهم وتفانيهم والتزامهم بقضية حقوق الإنسان، يمثلون على نحو مشرف عمل عدد لا حصر له من المنظمات والأفراد في سبيل التقدم بقضية الكرامة والحرية في بلدانهم وعلى الصعيد الدولي.

أود كذلك أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. فالبيانان المشجعان اللذان أدليا بهما صباح اليوم يؤكدان على دوريهما القياديين في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

تمثل الذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مناسبة لتقييم ومضاعفة جهودنا من أجل تنفيذ حقوق الإنسان في جميع بلدان العالم. ويود الاتحاد أن يغتنم هذه الفرصة ليعيد تأكيد التزامه بالهدف المتمثل في إحراز جميع حقوق الإنسان لكل الناس.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمثل معلما بارزا في التاريخ. فهو بوصفه أول إعلان عالمي شامل عن الحقوق الأساسية للفرد، أنشأ فهما مشتركا بين البشر عن حقوق الفرد الأساسية. وكان الإعلان الأساس الذي انبث عليه صكوك حقوق الإنسان اللاحقة، ليس على الصعيد العالمي فحسب، ولكن أيضا على الصعيد الإقليمي. واسترشد العديد من البلدان بالإعلان العالمي في صياغة وثائق الحقوق الوطنية. ولا تزال للإعلان العالمي اليوم نفس الأهمية التي اتسم بها عندما جرت صياغته. ولا يزال يشكل واسطة العقد في الصرح الذي بني خلال الـ ٥٠ سنة الماضية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

اليومية وكرامته، ولكي نعزز القيم الأساسية المتمثلة في احترام الحياة، والحرية، والعدالة والمساواة.

واحترام حقوق الإنسان والسلام الدائم والتنمية المستدامة جميعها مترابطة. فانتهاكات حقوق الإنسان تسبق الصراعات في أغلب الأحيان. ومن ناحية أخرى يشكل احترام حقوق الإنسان عنصرا متمما في عملية بناء السلام بعد الصراع. ولا يمكن التوصل إلى حلول سلمية للصراعات دون احترام حقوق الإنسان؛ ولا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية المستقرة دون الحلول السلمية للصراعات.

وعلى أساس هذا الفهم، اتخذت اليابان العديد من المبادرات في هذه السنة. إذ اعتمد مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية في أفريقيا برنامج عمل طوكيو، الذي شمل فصلا عنوانه "الحكم الرشيد". وأكد المؤتمر أن تعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون يشكلان هدفا أساسيا ينبغي إحرازه باعتباره الأساس الرئيسي للتنمية.

وفي مجال تعزيز احترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية دعم هذه القضية. ولذلك استضافت اليابان ندوة عن حقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير بغرض تعزيز مفهوم الشراكة والتعاون بين بلدان المنطقة في هذا الميدان. كما استضافنا في تشرين الثاني/نوفمبر ندوة دولية عن الأطفال في حالات الصراع المسلح، وهو موضوع يقتضي منا الاهتمام العاجل.

وكما ذكرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ماري روبنسون، وكذلك العديد من الأشخاص الآخرين، لا يزال الإعلان العالمي حتى اليوم وثيقة حية تخص كل كائن بشري. وقيمه تتجاوز الزمان والمكان. ويتعين علينا أن نعمل في غاية الاستعجال لكي نخرج كربة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، الذين يعانون حتى في هذه اللحظة.

ومع أخذ هذه المسألة في الاعتبار، أود أن أؤكد مجددا في هذه المناسبة الجليلية، مناسبة الذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التزام اليابان القوي بهذه القضية الهامة وعزمها على تحقيق الاحترام العالمي والكرامة المتأصلة، والمساواة والحقوق غير القابلة للتصرف لجميع أعضاء الأسرة البشرية.



يضطروا آخر الأمر إلى اللجوء إلى التمرد ضد الاستبداد والقهر. ومن المسلم به أن حقوق الإنسان تمثل عنصراً أساسياً لكفالة الاستقرار ومنع الصراع.

إلا أن حقوق الإنسان لا تزال تنتهك في جميع أنحاء العالم. وحتى في هذا اليوم بالذات ثمة أناس يحرمون من حقهم الأساسي، ألا وهو الحق في الحياة. وما من بلد خال من مشاكل أو انتهاكات حقوق الإنسان. وهذا بطبيعة الحال يصدق أيضاً على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ولكن لدى تقييم أداء الدول في مجال حقوق الإنسان يمكن للمرء أن يتبين فارقاً حاسماً واحداً، وهو الفارق بين الحكومات الديمقراطية العديدة الملتزمة حقاً بمواجهة مشاكل حقوق الإنسان وحلها من جهة وأنظمة الحكم الاستبدادية التي تتشبث بالسلطة عن طريق القمع والاضطهاد من جهة أخرى.

وفي البلدان التي أحرزت تقدماً هائلاً على مدى السنوات الخمسين الماضية كثيراً ما قاد الكفاح من أجل الحرية والكرامة الإنسانية أفراد شجعان تصدوا للظلم والقهر. أفراد جازفوا مجازفات كبيرة ودفع الكثيرون منهم ثمناً باهظاً وأصبح بعضهم قادة سياسيين محترمين لبلدانهم بعد سنوات من الظلام.

إن المدافعين عن حقوق الإنسان يقربون إلى انتباهنا حالة حقوق الإنسان الدولية. وإن ما يقومون به من عمل أساسي لضمان وفاء الحكومات بالالتزامات التي أخذتها على عاتقها. إنهم يراقبون ويبلغون، ويزيدون الوعي. ولكن، ربما لهذا السبب بالذات، لا يمر يوم دون أن ترتكب انتهاكات ضد هؤلاء المدافعين عن حقوق الإنسان. ولا بد أن تنتهي هذه الممارسة، والصك الدولي لتحقيق ذلك هو الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان. إن اعتماده البارحة بمناسبة الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان خطوة هامة بالنسبة لنا نحن الحكومات في الاعتراف بالدور الهام للمدافعين عن حقوق الإنسان. إنه في المقام الأول وعد والتزام بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان لهؤلاء الرجال والنساء الذين كرسوا أنفسهم كأفراد أو كأعضاء في منظمات غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها. ويتعين على الحكومات أن تأخذ هذا الالتزام مأخذ الجد وأن تكثف جهودها من أجل ضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد قانون روما الأساسي لإنشاء محكمة جنائية دولية باعتباره خطوة بالغة الأهمية في مكافحة الإفلات من العقاب، ويدعو مرة أخرى جميع الدول إلى التوقيع على النظام الأساسي والمصادقة عليه بأسرع ما يمكن.

ويقوم الإعلان العالمي على الفرضية الأساسية الجامعة المتمثلة في أن جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. ويؤسس الإعلان لمبادئ واضحة عن كيف ينبغي للحكومات أن تعامل النساء والرجال والأطفال. وينص أيضاً على أن "إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة". (المادة الحادية والعشرون، الفقرة ٣). وهو يثبت لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته.

إن فكرة حقوق الإنسان بسيطة، ولكنها كانت ولا تزال ذات تأثير هائل في التاريخ. وقد ساعدت على إنهاء الاستعمار والفصل العنصري والأنظمة الدكتاتورية وإنهاء انقسام أوروبا. وأخذت الديمقراطية وسيادة القانون تضرب بجذورها في عدد متزايد من البلدان. وحتى في فترات الأزمات الاقتصادية المؤقتة، أصبح يفهم على نحو متزايد أن حقوق الإنسان ليست ترفاً للقلة وإنما ضرورة للجميع. وأخذت المجتمعات تتحول تحت الإدراك المتنامي بأن تمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان على نحو كامل ومساوٍ مسألة أساسية لتقدم المرأة وتمكينها، وبالتالي للمجتمع نفسه. وما يقارب المصادقة العالمية على اتفاقية حقوق الطفل يمثل إنجازاً بارزاً في تعزيز وحماية حقوق جميع بني البشر.

ويتوفر اليوم اتفاق عام على أن حقوق الإنسان عالمية الطابع ولا تنقسم، كما أكد ذلك المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣، في فيينا.

وتقع على كل دولة بمفردها المسؤولية الأساسية عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان. والحكومات تتحمل المسؤولية وينبغي أن تحاسب بالكامل عليها. وأصبحت المسؤولية الفردية للمسؤولين الحكوميين عن أعمالهم تتأسس بصورة متزايدة. إلا أن مفهوم حقوق الإنسان ليس رمحاً موجهاً ضد الدول؛ بل أصبح من الواضح أن احترام حقوق الإنسان له فوائد طويلة الأمد للدول وللذين يتولون مسؤولية الحكم. وكما يشدد الإعلان العالمي في ديباجته، يجب حماية حقوق الإنسان إذا أريد للرجال والنساء ألا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة لممثل نيوزيلندا.

السيد باولز (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن أسف وفقد بلادي لأن هذه المناقشة الهامة تجري في قبو مبنى الأمم المتحدة. إننا نتفهم السبب، بيد أننا نشعر بالقلق إزاء الإشارة التي يرسلها هذا فيما يتعلق بأولويات المنظمة.

في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك بلدي، تعقد الاحتفالات احتفالاً بهذا اليوم الهام. وقد دخل المجتمع الدولي عصراً جديداً باعتماده الإعلان العالمي قبل نصف قرن وذلك من حيث نظرته لحقوق الإنسان.

وما فتئ النيوزيلنديون، في أواخر القرن العشرين، يقدرون تقديراً كبيراً الأمن الذي يوفره النظام المتعدد الأطراف، ونعتز بعملنا في الأمم المتحدة. وبالنسبة للمجتمع الدولي فيما بعد الحرب، إن الدمار والإهانة اللذين خبرهما ولدت لديه الرغبة في إعادة البناء - والتأكد من عدم تكرار وقوع كارثة من هذا النوع. وكان التوق قويا حقاً لسلام أفضل وأكثر إنصافاً.

إن فظاعة الوحشية التي عصفت بأفراد وبمجتمعات بأكملها خلال تلك الحرب استوجبت الرد. ونيوزيلندا كانت إحدى الدول التي سعت للاستفادة إلى أقصى حد من تلك اللحظة. ومع دول أخرى نادينا بأحكام صريحة في الميثاق فيما يتصل بحقوق الإنسان.

وجهود الوفود التي تتفق معنا في الرأي وجدت صداها في النص النهائي للميثاق. وهو يبدأ بالعبارات المعروفة: "نحن شعوب الأمم المتحدة ... نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان". لذلك فإن الحريات الشخصية الأساسية هي صميم هذه المنظمة العالمية.

إن اعتماد ميثاق الأمم المتحدة كان المرة الأولى التي تدمج فيها أفكار عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية في اتفاق دولي عن طريق التفاوض. وكان هذا هو أول اعتراف بأن المجتمع الدولي يتحمل أيضاً مسؤولية عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وتعلن المادة الأولى من الميثاق أن أحد أهم مقاصد المنظمة هو تعزيز "حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع

أن الاتحاد الأوروبي أنشئ على أساس مبادئ وقيم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهذه المبادئ ترشد سياسته الداخلية وعلاقاته الخارجية على السواء. وفي هذا الوقت، يجتمع في فيينا عشية اجتماع المجلس الأوروبي وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي ورئيسا البرلمان الأوروبي واللجنة الأوروبية وممثلو المجتمع المدني وبالطبع نائبة الأمين العام للاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان. والاتحاد عازم على كفالة احترام حقوق الإنسان في جميع أعماله. وفي هذا السياق، اعتمد الاتحاد الأوروبي إعلاناً خاصاً بمناسبة الذكرى الخمسين التي قصد بها البدء بالنظر في اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان. وهذا الإعلان مرفق ببيان النمسا الذي تم تعميمه على الممثلين.

وسنعمل جاهدين من أجل تعزيز النظام الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ونحن ملتزمون بمواصلة التعاون مع آليات حقوق الإنسان الدولية. وندعم بقوة عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وسنظل نلتزم الحوار مع بلدان أخرى بشأن مسائل حقوق الإنسان على الصعيد الثنائي وفي إطار المنظمات الدولية على السواء. وسنواصل دعم الحكومات والمجتمع المدني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية في جهودها في مجال حقوق الإنسان.

إن العاشر من كانون الأول/ ديسمبر بمثابة أوج الذكرى الخمسين لكن لا بد أن يستمر وأن يتكثف الكفاح من أجل تنفيذ وعود الإعلان العالمي. وعلينا أن نضعل ذلك في شراكة - بين الحكومات والمجتمع المدني وفيما بين الحكومات نفسها. وستظل الأمم المتحدة تؤدي دوراً رئيسياً في هذا الصدد بصفتها محفلاً للحوار ولزيادة التحسينات في المعايير الدولية، وبصفتها محفلاً لتمحيص أداء الدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان ولمساعدة البلدان على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

ولاحترام حقوق الإنسان، لا بد من ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في العالم أجمع. وفي هذا الصدد فإن التعليم، وخاصة التعليم في مجال حقوق الإنسان، أمر حيوي. وفي عالم يعرف كل شخص حقه أو حقها، في عالم تساءل فيه الحكومات والأفراد عن أعمالهم تزداد زيادة كبيرة فرص سيادة حقوق الإنسان. فلنواصل العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف.

الإعلان العالمي قبل خمسين عاما بدأ بكلمات وأفعال المجتمع المدني.

وفي هذا الصدد لم يتغير شيء. اليوم هناك أعداد كبيرة من الأفراد والمنظمات ملتزمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في القواعد الشعبية للمجتمع. وأعمال هؤلاء المدافعين عن حقوق الإنسان ضرورية وفاقية الأهمية. فهم يتكلمون لصالح أفراد ومجموعات لا صوت لها. لذلك تحيي نيوزيلندا اعتماد الجمعية العامة أمس الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

وختاماً، إن التقدم المحرز في السنوات الخمسين الماضية يعطينا سبباً وجيهاً للنظر إلى المستقبل بروح التفاؤل. إننا نمضي قدماً ونحن على علم بأننا في السنوات الخمسين الماضية لم نرق إلى مستوى المثل العليا الواردة في الإعلان. لقد اعتمد الإعلان بقصد الاحتراز من الفظائع التي شهدناها خلال الحرب العالمية الثانية. لكن منذ اعتماد الإعلان شهدنا أعمال إبادة الأجناس في كمبوديا ورواندا و"التطهير العرقي" في البوسنة. وإننا ندخل الألفية الجديدة مدركين أن انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية لا تزال تحدث في أجزاء عديدة من العالم. ولهذا السبب ليس اليوم يوم لتهنئة أنفسنا بل يوم للتفكير العميق والالتزام من جديد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة تشولبون بايكوفا، رئيسة المحكمة الدستورية في قبرغيزستان.

السيدة بايكوفا (قبرغيزستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمثل حدثاً ذا أهمية تاريخية. فهذا الاحتفال ليس مجرد سرد لأنشطة الحكومات والأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، إنما يتيح أيضاً فرصة لتحديد الأنشطة اللاحقة في هذا المجال بغية تحقيق العالمية والتنفيذ الكامل والشامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومن الجدير بالذكر أن هذا الاحتفال يوافق الذكرى السنوية الخامسة للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المعقود في فيينا في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، والذي توج باعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا، كما يوافق أيضاً الذكرى السنوية الخمسين لاتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها، ويوافق إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وبهذا المعنى،

على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين".

وقد اضطلعت نيوزيلندا بدور غير معروف نسبياً لكن كانت له أهمية في المفاوضات التي أدت إلى اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨. وقد أيدنا بقوة إدراج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الإعلان. وعلى حد قول السيد كولين أيكمان عضو وفد نيوزيلندا الذي حضر تلك المفاوضات:

"علمتنا تجربة نيوزيلندا أن التأكيد على الحق في الحرية الشخصية يكون ناقصاً ما لم يرتبط بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية للشخص العادي. ولا يمكن أن نختلف فيما بيننا حول استبعاد العوز والحرمان. فالجوع هو أفظع ديكتاتور". (A/PV.181، ص ١١٧-١٢٠)

إن استدعاء هذه الكلمات، التي قيلت قبل خمسين سنة، يذكرنا بأن حقوق الإنسان - المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية - كل غير قابل للتجزئة. والأمين العام يذكرنا بأن حقوق الإنسان تكمن في كل ما تلهمنا تحقيقه الأمم المتحدة في ميدان السلام والتنمية.

إن الذكرى الخمسين مناسبة للتأمل فيما أنجزناه طوال نصف القرن الماضي في ميدان حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. ويمكننا أن نعترف بأن المجتمع الدولي استتبط إطاراً شاملاً لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وهو إطار يشتمل على كافة حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في التنمية. هذه حقوق عالمية. ونحن ندعو إلى قبولها وتنفيذها بالكامل.

وقد أوجدنا أيضاً في إطار الأمم المتحدة مفضوية حقوق الإنسان وأعطيت ولاية قوية، وهي جدرة باحترامنا على عملها الممتاز. ويجب علينا أن ندعم هذه المفضوية، ليس بالكلمات فقط ولكن أيضاً بالموارد الملموسة.

وخوطيناً لا ينبغي أن تنصب على الماضي فحسب. نحن الدول علينا أن نتحمل المسؤولية الأساسية عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان. بيد أن هذا العمل لا يقع فحسب على عاتق الحكومات. وفي واقع الأمر إن زخم

اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويسرني أيضا أن أعلن أنني وقعت أول أمس على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ووفقا لقرار الجمعية العامة ١١٧/٥٢، أنشئت لجنة تنظيمية في قبرغيزستان ووضع برنامج وطني للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي إطار ذلك البرنامج، نشر عدد من الدراسات ومجموعات من المقالات؛ ونظمت مؤتمرات وندوات وحلقات دراسية ومناقشات علمية وعملية؛ وأصدرت سلسلة من الطوايح البريدية التي تصور كبار النشطاء في ميدان حقوق الإنسان؛ وعقد اجتماع رسمي بمشاركة السيد أسكار أكاييف، رئيس الجمهورية القيرغيزية، ونواب البرلمان، وأعضاء الحكومة والسلك الدبلوماسي، وممثلي المنظمات الدولية والجمهور. وقدم مشروع قانون للعضو إلى البرلمان بمناسبة الذكرى السنوية السابعة لاستقلال قبرغيزستان والذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أعلن وقف اختياري لعقوبة الإعدام. وفي الوقت الراهن، تستعد قبرغيزستان لأن تقدم إلى الأمم المتحدة، في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، تقريرها الأول عن تنفيذ أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمثل مناسبة لتععيد الأنشطة الرامية إلى زيادة الوعي بتطوير حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها وحمايتها. وينبغي أن يحثنا هذا الحدث الهام على التفكير فيما نفعه كل يوم. ولكن يجب ألا ندع هذا العمل اليومي يلقي بظلاله على هذا اليوم المجيد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة للسيدة كارمن مورينو، نائبة وزير خارجية المكسيك.

السيدة مورينو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تأتي المكسيك هنا أمام أسمى محفل للمجتمع الدولي لتكرر الإعراب عن التزامها الذي لا يتزعزع بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد أتينا إلى هنا لنؤكد ما للقيم المتجسدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أهمية سياسية وصلاحيية وملاءمة مستمرت. وهو الإعلان الذي يمثل تطلعات الشعوب والأفراد الذين تتشكل منهم الأمم المتحدة.

ستخلد ذكرى سنة ١٩٩٨ في التاريخ بوصفها سنة حقوق الإنسان.

وأقول "إلى هذا الحد" لأنه ليست هناك، للأسف، مبررات كافية حتى الآن لإعلان الانتصار الحقيقي لحقوق الإنسان في المجتمع الدولي. فنحن لا نزال نرى الصراعات المسلحة المصحوبة بهجرات لاجئين ضخمة وعنف وانتهاكات صريحة لحقوق الإنسان. ونحن نرى كيف يكتم الاستبداد الديمقراطي، ويخنق الانطلاقات نحو الحرية، ويؤخر التنمية. ونحن نشهد الفقر ومختلف أشكال عدم التسامح والتمييز والحد من الكرامة الإنسانية. ونحن على اقتناع بأن الكيل بمكيالين لا يزال موجودا في ميدان حقوق الإنسان. وما دامت هذه التحديات قائمة، لا يمكننا بل ولا يجب أن نركن إلى أمجادنا.

ويجب أن ندرك البشرية أن حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية هي أمور مترابطة، وأن تقدم المجتمع يقاس قبل كل شيء بالحالة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وأن ضمان وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية يمثل أساس السلم والاستقرار. إن البشرية لا بد لها من أن تواصل التطلع إلى الحلم المشرق بوقت ينعم فيه الجميع بحقوق الإنسان وتكون فيه حقوق الإنسان مجسدة في الفرد.

إن الإعلان بمثابة مقياس يمكن للحكومات أن تقيس به مدى التقدم المحرز في ميدان حقوق الإنسان. وليس من قبيل الصدفة أن الأغراض والمبادئ المضمنة في الإعلان وفي العهدين الدوليين المعنيين بحقوق الإنسان قد تضمنتها الدساتير والتشريعات الوطنية في العديد من دول العالم، بما في ذلك في دستور الجمهورية القيرغيزية، الذي أضيف إليه وعدٌ لنتيجة للاستفتاء الذي شمل البلد بأسره. وقد نظم ذلك الاستفتاء في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر بغية زيادة تطوير الديمقراطية ومختلف أشكال الملكية وتوفير ضمانات صلبة لحرية التعبير والصحافة.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي توليها قبرغيزستان للإعلان العالمي، فقد صادقت عليه منذ اليوم العشرين من استقلالها، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، ووضعت بذلك حقوق الإنسان في مكانة راسخة بين أعلى أولويات سياستها الداخلية والخارجية. وقد انضمنا إلى اتفاقات حقوق الإنسان الدولية الرئيسية الستة جميعها وكذلك إلى

الإعلان. إننا نؤمن بضرورة معاقبة أي انتهاك لحقوق الإنسان.

إلا أن الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان تواجه عقبات وتحديات خطيرة. وثمة قضايا معلقة لا تزال تتطلب الأولوية في توجيه الاهتمام إليها؛ فالتمييز وكره الأجانب، والعنصرية، وعدم الإنصاف، والفقر المدقع تمثل مصادر انتهاكات حقوق الإنسان. ويتعين علينا أيضا أن نتغاضى ظواهر الكيل بمكيالين والانتقائية والتسييس التي تشوه المبادئ المجسدة في الإعلان العالمي.

إننا شأننا شأن أية دولة أخرى ملتزمة بحقوق الإنسان، نقر بأن الطريق لا يزال طويلا لبلوغ التطبيق الكامل للقيم المكرسة في الإعلان.

ويجب علينا أن نعمل دون انقطاع لكي نقيم نظاما عالميا أكثر عدلا وإنصافا، ينطوي على المزيد من المسؤولية المشتركة، نظاما يعالج أوجه القصور بطريقة

وطوال ٥٠ سنة كان هذا الإعلان دليلا على تنوع الإنسان وتعدده وإبداعه. وهو يهدف إلى ضمان التطور الكامل والمنتسق للفرد ويقر بقيمة الفرد في المجتمع.

وحيثما عرض هذا الإعلان للمرة الأولى، أيدت المكسيك على نحو قاطع تلك المبادرة. وشاركنا بنشاط في تصميمه، وأسهمنا بعناصر من القانون المكسيكي فيه، فقد أدرج مبدأ "الحماية" ضمن الحقوق الأساسية. ونتشرف بأننا كنا ضمن الـ ٤٨ دولة التي صوتت لصالح الإعلان.

وقبل خمسين سنة أدرجنا نحن أبناء المكسيك، في دستورنا لعام ١٩١٧ طائفة واسعة من الحقوق الفردية والاجتماعية. ومنذ ذلك الحين أثريت تلك الحقوق بالتوقيع والمصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية - حيث تعلق بعضها بجرائم مثل التعذيب والتمييز العنصري، ووسع البعض الآخر حماية الفئات الضعيفة مثل الأطفال والمعاقين والعمال المهاجرين. واليوم المكسيك طرف في ٤١ صكاً من الصكوك الدولية المعنية بحقوق الإنسان وهي تتعاون تعاوناً كاملاً مع آليات تلك الصكوك.

وبغية ترجمة روح الإعلان العالمي إلى أفعال، نقوم باستمرار بتعزيز إطارنا القانوني. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة وافق مجلس الشيوخ بالإجماع على الاعتراف بولاية محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، مما يسهم أيضا في توطيد منظومة البلدان الأمريكية في هذا الميدان.

إن حقوق الإنسان للعمال المهاجرين ما فتئت تشكل مصدر قلق لحكومة المكسيك. والزيادة المفزعة في الانتهاكات تقتضي منا الاهتمام والبحث عن علاج. ويقوم مجلس الشيوخ المكسيكي بالنظر في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم بغية المصادقة عليها.

وقد تعززت حقوق المرأة كثيرا منذ مؤتمر الأمم المتحدة العالمي التاريخي للسنة الدولية للمرأة، المعقود في مدينة المكسيك في ١٩٧٥؛ إلا أن علينا توسيع نطاق تلك الحقوق أكثر من ذلك.

ونحن في المكسيك قد عقدنا العزم على وضع حد للافلات من العقاب وعلى تعزيز ثقافة احترام لحقوق

الخليفة العربي عمر بن الخطاب، الملقب بالخليفة العادل، قال قبل أكثر من ثلاثة عشر قرناً، "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟"

إن أهمية هذا اليوم تكمن في أنه يفتح الباب أمامنا للحديث عن التحديات التي تواجهنا في ضوء التطورات العالمية التي تلت اعتماد الإعلان العالمي، وخاصة في العقدين الأخيرين. ونظراً لما تم إنجازه من اتفاقيات في مجال حقوق الإنسان، فإننا نعتقد أنه لا حاجة لصياغة المزيد من العهود والمواثيق والبروتوكولات وإقحامها في كل قرار.

وبناء على ذلك، فإن الوضع لا يستدعي صياغة آليات جديدة لتطبيق هذه العهود والمواثيق والقرارات. بل يتطلب الأمر توفر الإرادة السياسية الحقة الصادقة والنوايا الطيبة والإيمان الفعلي بتساوي البشر أمام القانون، بغض النظر عن اللون والعرق والدين. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي تتركز في الجوانب التالية: أولاً، ضرورة عدم الكيل بمكيالين، وعدم استخدام الأسلوب الانتقائي والمعايير المزدوجة في العلاقات الدولية. ثانياً، التصدي بحزم وإرادة سياسية قوية للقوانين والممارسات العنصرية، وفي مقدمتها سياسات التطهير العرقي والترحيل الجماعي أياً كان مصدرها. ثالثاً، تأكيد مقاومة المجتمع الدولي للأحتلال والاستيطان كونها أعلى مراتب انتهاك حقوق الإنسان؛ وضرورة عدم التزام الصمت إزاء المحتل وممارساته التي توقع الظلم والقهر وإيذاء كرامة المواطنين تحت الاحتلال، ولا سيما في الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل.

رابعاً، عدم التمييز بين الحريات والحقوق الأساسية للإنسان سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية. وأهمية التركيز على الحق في التنمية والابتعاد عن ربط مسألة حقوق الإنسان بالمساعدات الاقتصادية. وخامساً، عدم استخدام منظومة حقوق الإنسان في إطار دبلوماسية هادفة إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وكذلك وجوب الامتناع عن استخدام التعسف والوسائل اللاديمقراطية في العلاقات الدولية تحت ذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان. وسادساً، الإدراك الحقيقي للأبعاد والمفاهيم الخاصة بحقوق الإنسان المرتبطة بالأعراف والتقاليد والقيم الحضارية والميراث الثقافي لكل مجتمع. ويخطئ من يعتقد أن مفاهيم وأنماط معينة من حقوق الإنسان يمكن أن تفرض على الشعوب الأخرى لا سيما

فعالة وفي حينها، ويتغلب على التحديات التي تواجهنا في نهاية القرن. إن الحق في التنمية عنصر أساسي في المنظومة العالمية لتحقيق الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان. وينبغي للمبادئ النبيلة المتجسدة في الإعلان أن تشكل قوة دافعة تعزز التنمية الكاملة للعنصر البشري.

إننا نكرر اليوم، من هذه المنصة، الإعراب عن التزام المكسيك بالتنفيذ الكامل والدائم للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي الاحتفال بالذكرى الخمسين لهذا الإعلان، وهو وثيقة تمثل الأصل والغاية لعمليات تاريخية، يجب أن نفتنم هذه الفرصة لكي نكرر تأكيد التزامنا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

والمكسيك، من جانبها، ستواصل تقديم المساعدة في تحويل مبادئ ذلك الإعلان التاريخي إلى أفعال.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): نحتفل اليوم، ويحتفل العالم، بمناسبة الذكرى الخمسين - اليوبيل الذهبي - للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تعود جذوره إلى ما نصت عليه الفقرة الثانية من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، حيث ذكرت:

"نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننتقد الأجيال المقبلة من ويلات الحرب،... وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية."

ونص الإعلان في مادته الأولى على أنه

"يولد جميع الناس أحراراً ومنتساوين في الكرامة والحقوق."

وهذا ما يعكس تماماً ما نص عليه الميثاق. ولكن هذا النص وغيره من النصوص التي عالجت حقوق الإنسان، تضرب جذورها أيضاً في عمق الحضارات القديمة التي ما زالت آثارها حية منحوتة على الحجر، كشرعية حمورابي قبل أربعة آلاف سنة ونيف. كما أن هذا النص لم يأت من فراغ؛ بل انطلق من رحم التاريخ، خاصة وأن

الحقوق المملوكة من قبل كافة أبناء الأسرة البشرية المعيار الأساسي الأدنى الملزم لكافة الدول.

ومسؤوليتنا اليوم تندرج في إطار توفير الإرادة السياسية اللازمة لتفعيل احترام حقوق الإنسان وتطويرها، باعتماد معايير دولية ثابتة ومعروفة ومطلقة وبعيدة عن الازدواجية، لنكفل تحقيق العدالة والموضوعية عند مراقبة تطبيقها، الأمر الذي سيساعد حتماً في سد أي ثغرة في هذا المجال. وإنه من البديهي أن هذه المسؤولية لن تكتمل إلا بتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في التنمية في ظل ظروف الحرمان والفقر المادي الذي تعاني منه أعداد متزايدة من المجتمعات البشرية. ولا يسعنا في هذا المجال إلا أن نحیی الجهود الدؤوبة التي تبذلها المفوضة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ماري روبنسون، في سعيها لإيجاد مؤشرات تضع الحقوق الاقتصادية والثقافية في مستوى الحقوق السياسية والقانونية.

إن بلدي، الأردن، بالرغم من حساسية موقعه في الشرق الأوسط وظروفه الاقتصادية الصعبة واستضافته لأكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين، لا يألو جهداً في تقديم كل مساعدة لهم ومنحهم كافة الحقوق دون أي تمييز لحين حل قضيتهم بشكل عادل وقانوني ومقبول. وبهذه الروح فإن الأردن يساند الحق الكامل للشعوب في تقرير مصيرها كجزء لا يتجزأ من القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني غير المنقوص في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

ومن جهة أخرى، وبالإضافة للتأكيد على قيم التسامح والدفاع عن حقوق الإنسان المكفولة في الدستور الأردني والتشريعات المحلية وفصل السلطات واستقلالية القضاء، فإن الجدوى الحقيقية تكمن في جعل معطيات المساواة ومراعاة حقوق الإنسان جزءاً من تكوين النسيج الفكري والحياة اليومية للإنسان الأردني من خلال الممارسة والتطبيق. وتساهم الحكومة الأردنية في ترسيخ وإضافة الطابع المؤسسي على حقوق الإنسان على المستوى الوطني، من خلال إنشاء المؤسسات المتخصصة في مجال حقوق الإنسان على المستويين النظري والعملي.

لقد دأب الأردن على الدوام ليس على انتهاج لغة الحوار والانفتاح في تعامله مع محيطه في منطقة عانت منذ مطلع هذا القرن من الأزمات فحسب بل طبق هذا

وأن لكل شعب تاريخه ولكل أمة تراثها وثقافتها الخاصة بها. إلا أنه عبر الحوار والتفاعل بين الحضارات والتواصل الحر يمكن التوصل إلى مفاهيم مشتركة في إطار عملي.

إن بلادي، سورية، التي التزمت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وساهمت في إعداد الميثاق والعهود الإنسانية الدولية، وانضمت إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وكذلك العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قد عكس دستورها وعكست تشريعاتها وقوانينها المختلفة المعايير والمفاهيم الإنسانية التي تضمنتها هذه الميثاق والعهود.

وفي الختام، أود أن أعبر عن تقديري للجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، وكذلك السيدة ماري روبنسون، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، في مجال تطبيق هذه الحقوق. وأعرب عن استعداد سورية المتواصل في أن تضع يدها بأيدي الأسرة الدولية من أجل تحقيق عالم أفضل يسوده السلام والأمن والاستقرار وتحقيق الكرامة والعيش المشرف للإنسان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد أبو نعمة (الأردن): يأتي احتفالنا اليوم بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان كفرصة لإعادة تأكيد المبادئ الإنسانية الأساسية التي يستند إليها الإعلان كحقوق شمولية غير قابلة للتجزئة.

ومنذ عام ١٩٤٨ حقق العالم الكثير من الإنجازات في مجال تطوير وتعزيز حماية حقوق الإنسان، من خلال اعتماد الصكوك والاتفاقيات الدولية لحماية تلك الحقوق والتي جاءت بإيحاء من الإعلان العالمي، الذي لم يشكل عند اعتماده في ذلك الوقت التزاماً قانونياً، كما لم تكن مبادئه تعكس القانون الدولي في ذلك الحين. ولكن وبالرغم من هذا، فقد شكل تبني هذا الإعلان معياراً للإنجاز تشترك فيه كافة الشعوب والأمم. كما أضحت الإعلان علامة فارقة في التاريخ تؤكد بأن قضايا حقوق الإنسان باتت تمثل الاهتمامات المشروعة للمجتمع الدولي، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ووضعت على عاتق دول العالم مجتمعة مسؤولية ترقية وترويج الاحترام الدولي لحقوق الإنسان على جميع المستويات لتشكّل هذه

لكن اسمحو لي أن أؤكد للجمعية العامة أن إدراج استراليا في تلك المجموعة لم يكن محض صدفة ولا من قبيل الحظ. بل أنه في حقيقة الأمر كان نابعا من الدور الكبير الذي لعبته استراليا في نهاية الحرب العالمية الثانية بالإسهام في استنباط سياسة دولية لحقوق الإنسان. ووزير خارجيتنا في ذلك الوقت، السيد إيفات، قدم إسهاما كبيرا خلال المفاوضات بشأن ميثاق الأمم المتحدة لضمان وضع احترام حقوق الإنسان على قدم المساواة مع السلام والأمن والتنمية باعتبارها الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة، واعترافا بجهود استراليا في تعزيز حقوق الإنسان في الأمم المتحدة المنشأة حديثا أدخلنا في عضوية لجنة الصياغة. كذلك تولينا رئاسة الجمعية العامة لدى اعتماد الجمعية العامة الإعلان في باريس في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٨.

وبعد خمسين سنة، نشترك بنشاط في احتفالات المجتمع الدولي بهذا الصك القوي، الذي ما زال يؤثر تأثيرا هائلا على حياة الشعوب في جميع أنحاء العالم. وأمس تبني رئيس وزراء بلدي اقتراحا في البرلمان الاسترالي يعترف بالأهمية القصوى للإعلان ويؤكد من جديد التزام استراليا بالمبادئ التي يعرب عنها. وأمس أيضا وقعت استراليا على النظام الأساسي لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وهو عمل ذو أهمية رمزية في عشية احتفالنا اليوم، وهذا يبرز حقيقة هامة جدا هي أن مجموعة قوانين حقوق الإنسان الدولية ليست ساكنة بل ما فتئت تتطور.

وعلى الرغم من أن مجموعة صكوك وآليات حقوق الإنسان الدولية رائعة ودائمة التطور، كما ذكرنا السيدة روبنسون هذا الصباح، لا يمكن الإدراك الكامل لأوجه الحماية المجسدة فيها إلا إذا نُفذت على نحو شامل وكامل. فكلما كان تنفيذ الصكوك أكثر فعالية واتساعا، زادت أوجه الحماية لكل شخص.

ومن ثم فإن التحدي الحقيقي الذي يواجهنا ليس مجرد مواصلة تطوير منظومة حقوق الإنسان بل القيام بعمل أقل لفتا للنظر وأكثر اتساما بالطابع العملي وهو كفالة عمل الآليات والصكوك الحالية بشكل فعال قدر الإمكان. كذلك نحتاج إلى إيلاء الحماية الكافية للمدافعين عن حقوق الإنسان لهؤلاء الذين يعرضون حياتهم للخطر من أجل الدفاع عن حياة الآخرين أيا كانوا سواء من الأفراد أو المجموعات أو المنظمات غير الحكومية أو المحامين أو أي شخص ملتزم بتعزيز وحماية حقوق

المنهج بتشريعاته وسياساته الداخلية، والتي عززها التزامه بسبع عشرة اتفاقية لحقوق الإنسان.

وأود أن أؤكد بأننا مدعوون جميعا إلى التعاون والتعايش بين حضاراتنا وأدياننا ومجموعتنا الإثنية المختلفة، وإلى إيجاد صيغ من الحوار لإبراز القواسم المشتركة بين العقائد والملل المختلفة لشعوب العالم للعمل على الوصول إلى أهدافنا المشتركة ببناء مجموعة قيم أخلاقية تشترك بها جميع حضاراتنا لكفالة الاحترام لحقوق الإنسان وكرامته، والحفاظ على تعدديتنا السياسية والطبيعية والعرقية. إن احترام حقوق الإنسان بصورة مطلقة، في إطار الأنظمة والقوانين الديمقراطية التي هي نتيجة لممارسة هذه الحقوق مثلما هي ضمانة لاستمرارها وازدهارها، هو الطريق الوحيد والطريق القصير نحو قيام المجتمعات المزدهرة المتقدمة المتناسكة المتمتعبة بالصحة والسلامة، والقادرة على بناء مستقبل أفضل لهذا العالم. إننا ندعو جميع دول العالم لوضع موضوع احترام وحماية حقوق الإنسان في مقدمة أولوياتها، أي في الموقع الذي يجدر أن تكون فيه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة لممثلة استراليا.

السيدة وينسلي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني جدا أن أتكلم نيابة عن استراليا في هذا الاحتفال التاريخي، لكن ينبغي أن أقول إننا نرى أيضا أنه كان من الأنسب أن تعقد هذه المناقشة الهامة في قاعة الجمعية العامة، بما يضيفه ذلك المكان وتتطلبه تلك المناسبة من ثقل وكرامة ورسمية على نحو كامل. واليوم في هذه الهيئة الحكومية الدولية العليا نرى أن أصوات الحكومات ينبغي أن ترتفع عاليا.

وبصفة خاصة أعبّر عن شعوري بالاعتزاز لأن استراليا كانت أحد الأعضاء الثمانية الذين تألفت منهم مجموعة صغيرة من البلدان أنيطت بها صياغة الميثاق مع الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا وشيلي والصين وفرنسا ولبنان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وفي الفيلم الرائع الذي عُرض كجزء من السلسلة التي شاهدناها في مكتبة داغ همرشولد لدى الاحتفال بهذه المناسبة تحركت الكاميرا بسرعة كبيرة على لوحة وفد استراليا، ولم أسمع اسم وليام هودغسون المذكور في قائمة بيتر بورليغ.



واليوم نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذا التاريخ يستبقي في حد ذاته، ولكنه لا يغفر، الكوارث التي حلت في عصرنا. فلأول مرة، تسنى للبشرية مرشدا عالميا نحو الخير وتجنب الشر بموافقة جميع الشعوب. وقبل عام ١٩٤٨، كان يمكن لأعمال القتل والتعذيب والتمييز وسوء المعاملة أن تكون بداعي المصلحة العليا. ومع الإعلان العالمي، ثمة مفهوم واضح فصل بين ما هو جدير بالإنسانية عما لم يكن جديرا بها. ولئن كان صحيحا أنه عبر القرون، قامت سائر الثقافات أو الفلسفات أو الديانات بالترويج للتسامح واحترام الآخرين، فلم يكن حتى عام ١٩٤٨ عندما اعتمدت شعوب الأرض المفاهيم التي تتخطى ما هو شخصي وقريب منا. والإعلان العالمي، وهو يجمع بل ويسمو فوق جميع الثقافات والعادات، ويوحد البشر وفقا لمبادئ مشتركة واضحة وغير قابلة للتفاوض.

وما من قانون له قيمة إن لم يكن قابلا للتطبيق وإن لم يطبق في نهاية المطاف. والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم يكن راكدا خلال السنوات الـ ٥٠ هذه. فبعد اعتماده، وضعت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هدف إظهار مبادئها في معاهدات دولية ملزمة ذات أحكام معينة للدول التي تتقيد بها. وهذا الهدف تحقق إلى حد بعيد.

وثمة سبب آخر يدعو إلى السرور هو النجاح الذي أحرز الصيف الماضي في مؤتمر روما لإنشاء محكمة جنائية دولية. وعلى الرغم من أننا لا نزال في المرحلة الأولية من إرساء هذه الأسس الجديدة للقانون الدولي، فإن الأحداث الأخيرة تشجعنا على الاعتقاد بأن أولئك الذين يدعون في المستقبل بأن الوسيلة تبرر الغاية، ويحطون بالتالي من كرامة الإنسان، لن يمضوا من دون عقاب.

لقد شاركت أندورا بنشاط وثبات في مؤتمر روما الذي أسفر عن قيام الوفد الأندوري بوضع النص الأول للنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. وأندورا التي تستند إلى ٧٢٠ عاما من سلام بدون انقطاع، تتكلم عن مسائل حقوق الإنسان في المحافل الدولية بصدق نابع من عدم وجود مصالح جغرافية سياسية رئيسية لها. علاوة على ذلك، فإن إخلاص أندورا التقليدي تجاه التسامح والحرية وكرامة الفرد، حسبما أثنى عليه الأخ اللاجئ توماس جوناني خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر، أدى خلال سنوات تعزيز الدستور إلى الاندماج الكامل الحالي لقوانين حقوق الإنسان في مجموعة

الإنسان وحرياته الأساسية. ولهذا السبب ترحب بلدي ترحيبا كبيرا باعتماد الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان كخاتمة ملائمة، بطريقة ما، للاحتفالات بعام حقوق الإنسان هذا.

كذلك نود أن نشدد على أن هذا العام لا يصادف فحسب الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بل يصادف أيضا الاستعراض الخمسي لإعلان وبرنامج عمل فيينا. ونرى أن الاحتفال بهاتين المناسبتين ذو دلالة خاصة نظرا للترابط بين الإعلان وبرنامج عمل فيينا. فإذا كان الإعلان هو الأساس الذي تبنى عليه أهداف الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، فإن برنامج عمل فيينا يرسم طريق المجتمع الدولي إلى القرن القادم وذلك بتقدّم إطار للمبادئ وبرنامج عملي لأنشطة تحقيق هذه الأهداف.

إن هذا الاحتفال يتيح لنا الفرصة للنهوض برسالة الإعلان العالمي ويتيح لنا جميعا إلهاما جديدا بمواصلة جهودنا من أجل تحقيق جميع حقوق الإنسان للجميع. واستراليا من جانبها ستواصل القيام بكل ما في استطاعتها، داخليا، في منطقتنا الإقليمية، منطقة آسيا المحيط الهادئ وعلى الصعيد الدولي، من أجل تعزيز وحماية الحقوق المكرسة في الإعلان لضمان أن تصبح حقيقة في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة لممثل أندورا.

السيد مينوفيز - تريكول (أندورا): (تكلم بالكتالانية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): إن القرن العشرين هو قرن الحربين الكبريين، وموت ملايين الناس، والذرة، والديكتاتورية. وقد أظهرنا خلال هذا القرن أننا نحن البشر لدينا القدرة على إلحاق التدمير الكامل بأنفسنا. وفي نهاية الألفية، من المثير للخوف أن ننظر إلى الوراء، ويمكن بالتأكيد لقلّة جدا منا تقييم تاريخنا الحديث دون الشعور بالخوف، حيث أننا اقتربنا جدا من الهاوية. ومع ذلك، وعلى الرغم أننا اقتربنا بما فيه الكفاية من الهاوية، تمكنا من أن نتلمس الضوء المنبعث من شعلة الروح الإنسانية. وبعد الحرب العالمية الثانية، وفيما كنا نسعى إلى إظهار النظام الاقتصادي كان الأنسب لتطوير البشرية، كنا ننشئ، وأحيانا بصورة تدريجية، عقيدة تنادي بالقيم الجوهرية لحالة الإنسان.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة لممثل عمان.

السيد الهيني (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذكرى السنوية الخمسين لإعلان وبرنامج عمل فيينا، وهو ما اعتمد في المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان، فإن التوقيت مناسب كي يعزز المجتمع الدولي ما تم تحقيقه في مجال حقوق الإنسان بغية التحقيق الكامل للمرامي والأهداف النبيلة التي يتضمنها الإعلان.

وعمان تسترشد في علاقاتها مع الدول الأخرى بالمبادئ والأهداف التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وفي هذا الصدد، تؤكد عمان دوما الحاجة إلى إقامة علاقات ودية مع الدول الأخرى ارتكازا على التعاون والتعايش. وإن اتفاق ٣٣ منظمة وجامعة غير حكومية في الولايات المتحدة على منح جلالة السلطان قابوس بن سعيد جائزة السلام الدولية بتاريخ ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨ لشهادة حقيقية على الدور المميز الذي تضطلع به عمان بغية تهيئة جو من التفاهم والتعايش السلمي في منطقتنا وفي العالم بأسره.

ومع إعلان النظام الأساسي لسلطنة عمان بتاريخ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦، فإن النظام القانوني في عمان ارتقى إلى مرتبة أعلى حيث أن الفصول السبعة في التشريع تُعرف بنظام الحكم، والمبادئ التي توجه سياسة الدولة، والحقوق والواجبات العامة، والأدوار التي يضطلع بها رئيس الدولة، والحكومة، والسلطة القضائية ومجلس عمان، وهو برلمان ذو مجلسين تشريعيين يتألف من مجلس الشورى وهو يضم ٨٢ عضوا منتخبا، ومجلس الدولة الذي يضم ٤١ عضوا. والتشريع الأساسي للدولة يؤكد كذلك تمتع الشعب بجميع الحقوق المدنية والأساسية، بما في ذلك حق التعبير والتفكير والدين. وعمان تضمن إمكانية الوصول الكامل للخدمات الصحية والتعليمية المجانية لجميع شعبيها، فيما تواصل العمل على تحقيق مستوى أعلى من الأمن والأزدهار للجميع.

وتؤمن حكومتي إيماننا راسخا بأهمية الحق في التنمية باعتباره جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية. وهذا أنسب ما يكون في البلدان النامية حيث أن الفقر والحرمان وعدم توفر الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والبطالة، وعدم الاستقرار

القوانين. وفي سياق مجلس أوروبا، تتقيد أندورا فعلا بجميع الصكوك الأوروبية المتعلقة بحقوق الإنسان. ومنذ قبولنا في الأمم المتحدة، أصبحنا دولة طرفا في اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتزامنا مع الذكرى السنوية للإعلان العالمي، اعتمدت حكومة أندورا فعلا التدابير اللازمة لتنفيذ المتبقي من صكوك حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

وأندورا، بوصفها دولة صغيرة، تعرف سكانها وكلمات البيانور روزفلت، رئيسة لجنة حقوق الإنسان في السنوات الأولى للأمم المتحدة، تؤثر فينا الآن أكثر من أي وقت مضى:

"ومع ذلك، أين تبدأ حقوق الإنسان؟ تبدأ في أماكن صغيرة قريبة من المنزل، قريبة جدا وصغيرة جدا بحيث يتعذر رؤيتها في أية خريطة من خرائط العالم... وما لم يكن لهذه الحقوق معنى هناك، فإن معناها قليل في أي مكان آخر".

وفي أندورا، حيث المجتمع المحلي صغير، يجب أن نبذل جهدا خاصا لكفالة جعل احترام حقوق الإنسان أكثر عالمية وأكثر حضورا من أي وقت مضى في ميادين التعليم، وفي نظامنا القضائي، وفي العلاقات بين الأفراد، وفي العلاقات بين المؤسسات والمواطنين، وفي ممارسة ديمقراطيتنا، وفي الإعراب عن تضامننا الدولي.

وخلال السنوات الـ ٥٠ هذه لحقوق الإنسان، أرسينا الأسس لتضامن البشرية في المستقبل. وستشهد الألفية الثالثة علاقات أفضل بين البشر، وإعلان فيينا لعام ١٩٩٣. على غرار المبادئ التوجيهية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ماري روبنسون، يدل على الطريق التي يتعين أن نسلكها في السنوات المقبلة. والحق في التنمية، والاعتراف بحقوق السكان الأصليين، وحقوق المعوقين جسديا، وإحراز التقدم في المساواة بين الجنسين، والمسؤوليات عن تعزيز الحقوق، هي بعض المسائل التي تشكل سياق المناقشة الحالية. وأندورا التي بدأت تنميتها الاقتصادية الحديثة عام ١٩٤٨، لم تتمكن من الاسهام حينئذ في وضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فإنه لامتياز لنا اليوم أن نشارك مشاركة كاملة، ونحن بلا شك سنشارك في تطويره في المستقبل.

لا بد من إنجازها قبل أن نتمكن من الوصول إلى تحقيق الهدف المنشود في هذا المجال. وبقدر ما يجب التأكيد على حقوق الإنسان الفردية، فإن علينا أيضا التأكيد على حقوق الإنسان الجماعية، بما فيها حقوق الشعوب المحرومة والفقيرة وحقوق الشعوب في الحياة، وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، والحقوق في التنمية، والحقوق في الحرية والاستقلال.

لقد قامت الجمعية العامة بتقسيم فلسطين قبل عدة أيام فقط من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومنذ ذلك اليوم وحتى الآن، يبقى الشعب الفلسطيني نموذجا فريدا في تعرضه لانتهاكات حقوق الإنسان. إذ لا توجد مادة واحدة في الإعلان لم يحرم منها الشعب الفلسطيني ولم تنتهكها إسرائيل قوة الاحتلال.

أكتفي هنا بالإشارة إلى المادة الثالثة حول حق كل فرد في الحياة والحرية والأمن، وإلى المادة الخامسة حول

والصراعات الداخلية كلها أمور تتحدى الأسس التي تركز عليها حقوق الإنسان.

وإننا إذ نحتفل بهذه المناسبة الهامة، لا ينبغي لنا أن ننسى أن الشعب الفلسطيني ما فتى يكافح طوال السنوات الـ ٥٠ الماضية من أجل حقوق الإنسان الأساسية تلك، وهي الحقوق نفسها التي يتضمنها الميثاق. ويحدو وفد بلادي الأمل في أن تترجم عملية السلام في الشرق الأوسط في نهاية المطاف آمال وتطلعات الفلسطينيين إلى تحقيق دولة مستقلة لهم تتمتع بجميع حقوق الإنسان الأساسية.

وفيما نقترّب من الألفية الثالثة، يحدونا الأمل في أن يتمكن المجتمع الدولي، عن طريق الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة، فضلا عن المنظمات الإقليمية، من تحقيق الأهداف النبيلة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وهي النصوص التي من شأنها أن تفيّد جميع الأمم وأن تكفل حقها المشروع في العيش بسلام وازدهار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للمراقبة عن فلسطين.

السيدة برغوتي (فلسطين): نلتقي هنا في الأمم المتحدة، في يوم حقوق الإنسان لنتحدث تحت بند الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن لهذه الوثيقة الأساسية أهمية فائقة للإنسان في كافة بقاع العالم. وإن للذكرى الخمسين معنى خاصا يجب أن يحفزنا جميعا على الاستمرار في العمل والنضال من أجل تحقيق كل ما ورد في الإعلان؛ ليس فقط في مكان معين، بل في كل مكان؛ وليس فقط لبعض الشعوب، وإنما لكل الشعوب. كما يجب أن تذكرنا هذه المناسبة بأهمية استمرار العمل والنضال من أجل ضمان تنفيذ واحترام مبادئ حقوق الإنسان الأخرى، ومبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي بشكل عام.

تقول الفقرة الأولى من الإعلان العالمي إن

"الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم".

لقد حقق المجتمع الدولي بلا شك تقدما هاما في هذا الاتجاه. ولكن علينا أن ندرك جميعا أن هناك مهام ملحة

أن أحدا لن يكون عرضة للتعذيب أو المعاملة القاسية وغير الإنسانية، وإلى المادة الثالثة عشرة حول حق كل شخص في حرية التنقل وحقه في العودة إلى بلاده.

إننا نأمل أن تشكل هذه الذكرى مناسبة ليحدد المجتمع الدولي تعهداته والتزاماته بالتصدي لكافة انتهاكات حقوق الإنسان. كما يجب أن تكون منتدَى لتطوير الطرق والوسائل لضمان تطبيق الأهداف التي نص عليها الإعلان وكافة المواثيق الدولية ذات الصلة. وقبل ٥٠ عاما قدم لنا الإعلان مبادئ وأهدافا للنضال من أجل تحقيق الحقوق الأساسية والكرامة. وفي الذكرى الخمسين للإعلان، التي تتصادف مع حلول الألفية الجديدة، لا بد أن تعطينا هذه المناسبة الرؤية والرغبة لتنفيذ واحترام مبادئ الإعلان ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠